الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس
أكاديمي في شعبة العلوم المالية والمحاسبة
تخصص مالية
مؤسسة

بعنوان:

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

"دراسة حالة مؤسسة كابلوري سيدي بن ذهيبة الخاصة بمستغانم"

من إعداد الطالب : - سايحي مهدي

- راشي كمال

تحت إشراف الأستاذ: - شاعة عبد القادر

السنة الجامعية 2016 - 2017

إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي العزيزين داعيا للمولى عز وجل أن يحفظهما

وإلى أخي وأخواتي كل بإسمه.

إلى كل من علمني حرفا و جلست متعلما بين يديه وكل من أعانني على إنجاز هذا العمل خاصتا زميلي في البحث

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي منا علينا بالوصول إلى هذه المترلة التي ما كنا لنبلغها إلا بفضله

فالحمد لله عز وجل الذي ألهمني الصبر والثبات ومدني بالقوة والعزم على مواصلة مشواري

الدراسي.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر

الأستاذ المشرف:

التي لم تبخل علينا بالمساعدة وتقديم النصائح والتوجيهات الضرورية.

إلى الذين حضيت بشرف الجلوس متعلما بين أيديهم.

كل الأساتذة الذين إستفدت من توجيهاتهم.

محتويات البحث

الإهداء

الشكر

فهرس المحتويات I

فهرس الاشكال IV

المقدمة

- **الفصل الأول :** التحليل المالي

تمهيد..... **2**

- **المبحث الاول :** ماهية التحليل المالي

المطلب الاول : مفهوم واهداف التحليل المالي..... **3**

المطلب ثاني: أهمية التحليل المالي و دوره في تقييم الأداء ..... **.4**

المطلب الثالث : مقومات و منهجية التحليل المالي ..... **.. 6**

- **المبحث الثاني :** مستويات و أدوات التحليل المالي

المطلب الأول : معايير و خطوات التحليل المالي..... **8**

المطلب الثاني : استعمالات التحليل المالي..... **.. 9**

المطلب الثالث : أدوات وطرق التحليل المالي..... **11**

- **المبحث الثالث :** النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية

المطلب الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي. **13**

المطلب الثاني : التغيرات الحادثة في النظام المحاسبي المالي الجديد..... **14**

المطلب الثالث : القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد..... **16**

خلاصة الفصل..... **18**

- **الفصل الثاني :** تحليل ومعالجة المعطيات المالية

تمهيد 19

- **المبحث الأول:** عموميات حول النسب المالية

المطلب الأول : تعريف النسب المالية 20

المطلب الثاني : أهمية و أسس النسب المالية..... **21**

المطلب الثالث : حدود استخدام النسب المالية وعيوبها في التحليل المالي. **23**

- **المبحث الثاني :** التحليل الشمولي للميزانية المالية بواسطة النسب

المطلب الاول : نسب السيولة ..... **... 25**

المطلب الثاني : نسب النشاط و المردودية و الهيكلة **27**

المطلب الثالث : مؤشرات الربحية..... **31**

- **المبحث الثالث :** دراسة المؤشرات التوازن المالي للمؤسسة.

المطلب الأول : رأس المال العامل **34**

المطلب الثاني :احتياجات رأس المال العامل..... **38**

المطلب الثالث :الخزينة..... 41

خلاصة الفصل..... **47**

- **الفصل الثالث :** دراسة ميدانية في مؤسسة كابلوري سيدي بن ذهيبة الخاصة مستغانم

- **المبحث الأول:** نشأة المجمع الصناعي سيدي بن ذهيبة

المطلب الأول: تعريف المجمع الصناعي **50**

المطلب الثاني: تقديم مؤسسة كابلوري سيدي بن ذهيبة **51**

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي والوظيفي لمؤسسة كابلوري سيدي بن ذهيبة **53**

- **المبحث الثاني** :منتوجات المخزون و مراحل الإنتاج.

المطلب الأول: منتوجات المؤسسة.....**57**

المطلب الثاني: خطوات وطريقة الإنتاج **60**

المطلب الثالث : عرض الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج. **72**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	انخفاض الخزينة	42
02	أزمة الخزينة 01	43
03	أزمة الخزينة 02	44
04	أزمة الخزينة 03	45
05	أزمة الخزينة 04	46

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية المالية (2012-2013)	72
02	الميزانية المالية (خصوم)	74
03	الميزانية المالية المختصرة 2012	75
04	الميزانية المالية المختصرة 2013	75
05	حساب التمويل الذاتي	76
06	نسبة الإستقلالية المالية.	75
07	نسبة التمويل الدائم	77
08	نسبة قابلية السداد	77
09	نسبة السيولة العامة.	78
10	نسبة المردودية المالية	78
11	نسبة السيولة السريعة	79
12	معدل دوران مجموع الأصول	79
13	معدل دوران الأصول الثابتة.	80
14	نسبة هيكلة الأموال الدائمة	80
15	رأس مال العامل الصافي الإجمالي.	81
16	حساب احتياجات رأس المال العامل	81
17	الخزينة.	82

مقدمة عامة:

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية حيث أصبح لازما على المحلل المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ونتيجة لتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على
تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي.

كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسات اذا لابد من خضوع تلك البيانات للفحص وتدقيق والتحليل بهدف دراسة نجاحها أو فشلها وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

ومع استعداد المؤسسة الجزائرية العمومية منها والخاصة للدخول في اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا النمط من تحديات، بات من الضروري على هذه المؤسسة أن تسعى للتأقلم مع المحيط الجديد، فالتحليل المالي لم يعد يقتصر على النسب المالية ومؤشرات الأداء فقط فهي تبقى غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة، فالأهم ليس تحقيق النتائج الايجابية ولكن تحقيقها بأكثر فعالية مع ضمان استمرار المؤسسة في المستقبل، ففي ظل المنافسة لم تعد الغاية تحقيق الربح فحسب ولكن الاستمرار في السوق، والضمان هذا يجب تكوين نظرة إستراتيجية جديدة على كل مستويات التسيير والنظرة الإستراتيجية للتحليل المالي تتطلب اعتماد التحليل الديناميكي الشامل الذي يعتمد على جداول تدفقات الخزينة الواردة في النظام المحاسبي المالي.

- **الإشكالية البحث:**

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية امرا ضروريا ومن ثم أصبح لازما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي على عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في دفاتر محاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي للوصول اليه ومن خلال هذا فإن السؤال الذي نحاول الإجابة عنه في بحثنا هذا:

هل يعتبر التحليل المالي أداة فعالة وكافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة" ؟

لمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الوثائق المستعملة في التحليل المالي و ما مدى قدرتها على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ؟
- ما هي الطرق المتبعة في التحليل المالي من أجل ضمان تسيير دائم ورقابة مستمرة ؟
- ما هي أهم النسب والمؤشرات ؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على التساؤل المشار إليه سابقا تم وضع فرضيات التالية :

- استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية ومنه اتخاذ القرارات الصائبة.

- إن عدم الاهتمام باستخدام التحليل المالي بالمؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض الإدارة في استخدام أصولها الثابتة.

- **موضوع البحث :**

يتناول هذا البحث الذي يأتي تحت عنوان دور" التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة"دراسة الوضعية المالية لمؤسسة كابلوري سيدي بن ذهيبة الخاصة وأهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة من أجل الوصول إلى كشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب ولمعرفة مدى مساهمة هذه الأدوات في كشف عن حقيقة الوضع لها ومن ثم اقتراح الإجراءات التصحيحية التي نراها مناسبة.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- أهمية الموضوع وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية التي تتسم بتوسع رقعة المنافسة وانفتاح الاقتصاد الوطني.
- طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للمؤسسة باعتباره بمثابة المحرك أو العجلة التي تقود المؤسسة
- عولمة الاقتصاد والتي تتطلب تكييف الأنظمة المحاسبية المالية مع مختلف المعايير الدولية وموضوع تكيف الجداول المالية الذي أصبح ضرورة لا يمكن تجاهلها.
- اهتمام شخصي بالإطلاع على كل ما يتعلق بالنظام المحاسبي المالي وبحكم علاقة الموضوع بتخصص الدراسة

- **أهمية البحث:**

- تكمن أهمية الموضوع في انه يتعرض لموضوع مهم بالنسبة للمؤسسة الجزائرية.
- يعتبر من أهم وسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات بحيث يُظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط قوة وضعف المؤسسة ومدى سلامة اوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها و تكون عون لها في ترشيد قراراتها

- **أهداف البحث:**

- إبراز أهمية التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات عملية اتخاذ القرار.
- إبراز مدى فعالية وأهمية هذه التقنية.

- ابراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.
- الحصول على اكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة و إسقاطها على الحالة التطبيقية.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.

- **منهج البحث:**

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والتحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي وذلك لتحليل المعلومات والوقائق ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بالموضوع الدراسة.

الفصل الأول

تمهيد:

تقوم المؤسسة بعدة وظائف تضمن نشاطها واستمراريتها وقدرتها على الإنتاج سواء كان عبارة عن سلع أو خدمات .من بين هذه الوظائف نجد الوظيفة المالية التي تعتبر من الدعامات الأساسية التي تقوم عليها أي مؤسسة مهما كانت طبيعة عملها نظرا للدور الذي تلعبه هذه الوظيفة في نشاطها إذ توفر للمؤسسة الأموال اللازمة لمزاواة مختلف أنشطتها (إنتاج ، تسويق ، دراسات وأبحاث ،...).

وتتميز عن غيرها من الوظائف بخصائص معينة سيتم بحثها في هذا الفصل إلى جانب النشاطات المتنوعة التي تتألف منها وكذا المواضيع التي تعالجها مثل التحليل المالي الذي يعتبر موضوعا هاما من مواضيع الإدارة المالية وأداة من أدوات التسيير .

و للإلمام بهذا الجانب تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

- ماهية التحليل المالي .
- مستويات و أدوات التحليل المالي .
- النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية .

المبحث الاول : ماهية التحليل المالي .

المطلب الاول : مفهوم واهداف التحليل المالي

1. مفهوم التحليل المالي :

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها:

التحليل المالي هو مجموعة من الطرق التي تستعملها الإدارة المالية في تقدي الحالة المالية في الماضي أو الحاضر للمؤسسة , كما تساعد على اتخاذ القرارات المنسجمة مع تطوير المؤسسة.[1]

ويمكن تعريف التحليل المالي بأنه : تشخيص الحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى و ذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقيم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات .[2]

في حين أن الدكتور هشام حبو عرفه كما يلي : أنه فحص للقوائم المالية و البيانات المنشورة لمؤسسة معينة عن فترة أو فترات ماضية، بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المؤسسة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال و نشاط المؤسسة على فترات مستقبلية .[3]

و من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج بأن التحليل المالي من أهم مهام الوظيفة المالية، وهو عبارة عن قراءة، دراسة و ترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ثم تحليلها لفهم مضمونها و إعطاء صورة تساعد على فهم الهيكلة المالية، و السياسات المتبعة من طرف المؤسسة و كذا إبراز الأهداف المسطرة والقرارات الخاصة بالتدفقات المالية، وإبراز نقاط القوة والضعف أي تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، و هذا من أجل رسم الخطط و توجيه السياسات المالية المستقبلية و بذلك تظهر أهمية هذا الموضوع.

[1] ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ،التحليل النالي ،الجزائر ،دار المحمدية العامة ،الجزء الأول ،1998 ، ص 12
[2] محمد مطر، **التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات**، معهد الدراسات المصرفية، عمان،1997
[3] هشام حسن ، الإتجاهات الحديثة في التحليل النالي والمحاسبي ، القاهرة ،مكتبة عين الشمس ، 1980 ، ص05

2. أهداف التحليل المالي :[1]

نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يكتسبها في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر أهم الأهداف:

- معرفة المركز المالي للمؤسسة.
- معرفة مركز في قطاعها الذي تنتمي إليه.
- مقارنة الوضعية المالية للوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد.
- اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة.
- تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها.
- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة

المطلب ثاني: أهمية التحليل المالي:[2]

تنبع أهمية التحليل المالي من اعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تمتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل، لتحقيق المراقبة ألجيدة على استخدام الموارد ألمالية المتاحة في المشروع. وهو بالتالي أحد أشكال أدوات الإدارة العلمية لأنشطة المشروع ، من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المائية، والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى بيان حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمشروع. وبالتالي يساعد التحليل ألمالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة داس علاقة بالمشروع.

ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي :

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة ، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

---

[1] دادي عدون ،مرجع سابق ،ص 11 -12

[2] فهمي مصطفى الشيخ ، **التحليل المالي** ، ط 1 ، ا رم الله ، فلسطين ، 2008 ، ص33

- **دور التحليل المالي في تقويم الأداء[1]:**

يعتمد المحلل المالي علي القوائم المالية عند قيامه بعملية التحليل المالي،للخروج بمعلومات تفيد كافة الأطراف المستفيدة من التحليل المالي، وان هذه الفائدة توقف علي صحة وصدق البيانات الواردة في القوائم المالية، ويقوم المحلل المالي بتنفيذ عملية التحليل من خلال الشكلين التاليين:

1. **التحليل الرأسي :** وهو يهتم بتحليل عناصر ميزانية واحدة وميزانيات مقارنة ،وذلك من خلال إظهار كل عنصر من عناصر الميزانية إلي مجموع الميزانية ،ويتم تحويل الأرقام المطلقة إلي نسبة مئوية لمعرفة الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر الميزانية.
2. **التحليل الأفقي :** يهتم بدراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية علي مدي فترات زمنية مختلفة، وهو ما يسمي بالتحليل المتحرك، وهو أفضل من التحليل الرأسي وهما مكملان لبعضهما البعض.

تتميز عملية تقويم الأداء بعدة مراحل و هي :

* مرحلة إعداد وصياغة الفكرة الأولية عن المشروع المقترح.
* مرحلة تقويم المشروعات وتتضمن الخطوات الآتية :

- وضع الأسس والمبادئ الضرورية لعملية التقويم.
- دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية.
- تقييم دراسة الجدوى.
- اختيار المعايير المناسبة لعملية التقييم.
- مرحلة متابعة تنفيذ المشروعات.

يجب أن تكون هذه المراحل متتالية وأن لا تسبق مرحلة الأخرى بمعني لا يمكن أن يتم إختيار المشروع قبل دراسة الجدوى.

المطلب الثالث : مقومات و منهجية التحليل المالي

الفرع الأول : مقومات التحليل المالي : حتى تحقق عملية التحليل المالي أهدافها و أغراضها المنشودة لابد من أن تستند إلى مجموعة من المقومات ، ولعل أبرز هذه المقومات ما يلي :

إن نتائج العملية التحليلية و مقدار دقتها يتوقف على دقة البيانات التي اعتمد عليها المحلل ، و بالتالي يجب أن تتمتع المعلومات و البيانات بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية ، كذلك يجب أن تتسم بالملائمة من جهة أخرى ، و عليه كلما كانت الأرقام و الحسابات تعبر بشكل صحيح عن واقع نشاط المشروع و فعالياته المختلفة كلما كانت الأحكام التي يمكن استخلاصها من عملية التحليل أكثر صوابا.[2]

---

[1] محمد نجيب دبابش وطارق قدوري ، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات صغيرة ومتوسطة ،** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، يومي 5-6 ماي جامعة الوادي

[2] فهمي مصطفى الشيخ ، مرجع سابق ، ص95

أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا عمليا يتناسب مع أهداف عملية التحليل ، كما يجب أن يستخدم أساليب و أدوات تتمتع بسمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي تسعى إليها و تقدم تصورا عن واقع حال المشروع و ما سيكون عليه بالمستقبل.

أن تتوفر لدى المحلل خلفية عامة عن ظروف المشروع الداخلية و الخارجية قبل قيامه بعملية التحليل بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون مؤهلا علميا و عمليا ، و يتميز بالموضوعية أي بعيدا عن التحيز الشخصي ، وقادرا على استخدام الأساليب و الوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل و تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل ، إذ يجب ألا تقف عملية التحليل عند مجرد كشف نقاط القوة و الضعف في نشاط المشروع ، بل تمتد و هو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء الاتجاهات المستقبلية للمشروع . و عليه نجد أن نجاح عملية التحليل المالي يتوقف على مجموعة من المقومات منها ما يتعلق بالمعلومات التي تعتمد عليها عملية التحليل ، ومنها ما يتعلق بالأساليب والأدوات المستخدمة وكذلك ما يتعلق بالمحلل المالي نفسه .[1]

الفرع الثاني : منهجية التحليل المالي

تتمثل منهجية التحليل المالي في إتباع المراحل التالية :

1- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل

2- تكوين مجموعة الأسئلة المحددة تكون إجابتها ضرورية لتحقيق الهدف المحدد

3-اختيار أسلوب و أداة التحليل الأنسب للتعامل مع المشكلة موضوع البحث .

4- اختبار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه و يمكن استخدام أكثر من معيار

5- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة و النسبية

6- تحديد أسباب الانحراف و تحليلها

7- استعمال المعلومات و المقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار و الإجراء المطلوب.

8- وضع التوصيات المناسبة بشان نتائج التحليل.[2]

---

[1] عقل مفلح محمد، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر والأعمال الجامعية الأردنية، 2008 ،بدون بلد النشر، ص 223

[2] مؤيد عبد الرحمان الدوري ونور الدين أديب أبو زناد ، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب** ، ط 2 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن 2006.ص15

المبحث الثاني : مستويات و أدوات التحليل المالي

المطلب الأول : معايير و خطوات التحليل المالي

الفرع الأول : معايير التحليل المالي

يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية :

أولا: خصائص معايير التحليل المالي :[1]

- ان يكون المعيار واقعيا ويمكن تنفيذه.
- ان يتصف بالاستقرار النسبي بمعنى ان يبقى ثابتا لا يتغير من فترة لأخرى .
- ان يكون المعيار واضحا ويتصف بالبساطة و سهولة الاستخدام وان لايكون له اكثر من تفسير.

ثانيا: استخدام معايير التحليل المالي :[2]

يمكن استخدامها في النقاط التالية :

- تفسير الظواهر المالية المختلفة و إعطائها وصفا كميا .
- تفسير المدلولات و المؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة .
- تحليل أداء المؤسسة المالي .
- كشف الجغرافي
- قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية .

ثالثا: أنواع معايير التحليل المالي:

وتكمن أنواع معايير التحليل المالي في:

1. **المعيار المطلق(المنطقي)** : وهي المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي والتي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المنشاة ونوع الصناعة والظروف السائدة وتعتبر من أضعف
2. **المعيار الصناعي** : ويتم التوصل إلى هذا المعيار من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من الشركات والمؤسسات وحتى انه يمكن استعمال هذا المعيار بنجاح وان تكون نتائجه مقنعة ومناسبة لا بد أن توفر فيه الخصائص التالية :

• أن تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة.

• أن تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم واحد .

---

[1] مرجع سابق، عقل مفلح محمد، ص 223.

2 هيثم محمد الزعبي ، الإدارة و التحليل المالي ، ط 1 ، دار الفكر ، عمان ، الأردن 200 ص173

• أن تكون الشركات موضوع الدراسة في منطقة جغرافية معينة.

• أن تستخدم الشركات موضوع الدراسة نفس النظم المحاسبية .

3. **المعيار ألاتجاهي (التاريخى)** : وهي نسبة معدلات خاصة بالشركات في الماضي وتستخدم في الحكم عن مستوى الشركات في الحاضر والمستقبل بالمقارنة بين النسب والمعدلات الحالية مع النسب في الماضي وعلى ضوء المقارنة يمكن اكتشاف الانحرافات والحكم على مستوى الأداء لهذه الشركات .

4. **المعيار المخطط أو المستهدف أو المعيار الوضعي** : نسبة أو رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الإدارة لاستخدامه في قياس أنشطة معينة من خلال المقارنة بين هذا المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلا وذلك خلال فترة زمنية محددة .

الفرع الثاني: خطوات التحليل المالي

تتم عملية التحليل المالي وفقا للخطوات الآتية :[1]

1. **مرحلة التصنيف** : يقوم المحلل في هذه المرحلة الابتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القائمة المالية لأكثر من فترة محاسبية ثم يقوم بتجزئتها إلى جزئين هما الأصول و الخصوم ، ثم توضع في مجموعات محددة ومتجانسة حتى يتمكن من معالجتها.

2. **مرحلة المقارنة** : بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم والمركز المالي وتحري أسباب قيام هذه العلاقة .

3 . **مرحلة الاستنتاج** : بعد التصنيف و المقارنة يقوم المحلل بالبحث عن أسباب والحكم على المركز المالي للشركة وتقديم الاقتراحات .

المطلب الثاني:استعمالات التحليل المالي

وتتضح من خلال :

الفرع الأول: مجالات التحليل المالي

ويستعمل التحليل المالي في المجالات التالية :[2]

❖ **التحليل الائتماني:** الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضين وذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها .

❖ **التحليل الاستثماري** : يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي والذي يقوم به المستثمرون من أفراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المؤسسة.

---

[1] جميل أحمد توفيق ، أساسيات الإدارة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ،2000 ص76

[2] أيمن الشنطي وعامر شقر ، مرجع سابق ، ص 127-128

- **تحليل الاندماج والشراء :** ينتج عن هذا التحليل تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدها ، و يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها كما يعدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.
- **التخطيط المالي :** يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف للإرادات وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المؤسسة المتوقع في المستقبل وهنا تلعب ادوار التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل.
- **الرقابة المالية :** تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعة وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب .
- **تحليل تقييم الأداء :** هذا النوع من التحليل تحتم به معظم الأطرف التي لها علاقة بالمؤسسة ، يعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المنشاة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة الى تقييم الموجودات ، أما للجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي إدارة المنشأة والمستثمرون والمعرضون والجهات الرسمية وبيوت الخبرة المالية.

الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

من أهم هذه الفئات مايلي :

1. الدائنون : وتنقسم إلى قسمين هما :

- **الدائنون قصيري الأجل و الموردون :** يهتمون بتحليل ودراسة عناصر الأصول والخصوم المتداولة، أي المركز النقدي الجاري ورأس المال العامل للشركة .

- **الدائنون طويلوا الأجل :** اهتماماتهم تتركز حول قدرة الشركة على سداد الالتزامات القائمة عليها، والفوائد المترتبة عن هذه الالتزامات ووقت استحقاقها.

2. المستثمرون : يمكن تقسيم المستثمرين في الشركات كذلك إلى :[1]

- **مستثمرين قصيري الأجل :** وهم من يقتنون الأسهم بغرض الاتجار بها وإعادة بيعها خلال السنة لتحقيق عوائد من وراء ذلك، وبالتالي تكون اهتماماتهم موجهة نحو أسعار الأسهم وتقلباتها خلال الفترة القصيرة .

- **مستثمرين طويلوا الأجل :** وهم من يقتنون الأسهم بغرض السيطرة والاحتفاظ بتلك الاستثمارات لفترات طويلة تفوق السنة المالية ، وتكون اهتماماتهم موجهة نحو معدل العائد من السهم وعلى قدرة الشركة على الاستمرار وتحقيق الأرباح .

[1] محمد مبروك أبوزيد ، التحليل المالي ، ط 2 ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ،.2009 ص31

3. **أصحاب المشروع :** هم الملاك أيا كان نوعهم ، وتكمن اهتماماتهم في تقييم أداء الأطراف الذين يقومون بتفويض إدارة ممتلكاتهم . ومن المؤشرات التي يتم استخدامها دراسة الهيكل المالي العام والعائد على الاستثمار والتوزيعات وكذلك دراسة السيولة ومخاطر الفشل المالي.

4. **الإدارة :** إن اهتمامات الإدارة تكمن في الوضع المالي للشركة والربحية و النمو ، لذا تستخدم الإدارة الجيدة مجموعة من الطرق والأدوات والتقنيات التي تساعدها في إدارة الشركة ، ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد هذه الأدوات المهمة ، والهدف الأول للإدارة هو فاعلية نظم رقابتها المستخدمة والوقوف على كيفية توزيع موارد الشركة مع مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الاخرى المماثلة.

5. **الجهات الأخرى :** ومن هذه الجهات :

- **اتحاد العمال :** لتقييم الوضع المالي والربحية للشركات الواقعة في نطاقها و للوقوف على قدرة هذه الشركات إيجاد مواقع شغل جديدة.
- **أجهزة التخطيط والرقابة :** في ظل نظام الاقتصاد الحر يتم وضع السياسات . وتحدد الأسعار عن طريق ديناميكية السوق الحر . ونظام الطلب والعرض . أما الاقتصاد المركزي يستخدم التحليل المالي لغرض الحصول على بيانات ومعلومات تساعدها في دراسة وتحليل الخطط السابقة ونتائجها . وكذلك في وضع الخطط المستقبلية وكوسيلة من وسائل الرقابة على الشركات.
- **الغرف التجارية :** تستخدم في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من الشركات والصناعات تتعلق بأوضاعها المالية. ومعدلات أدائها وربحيتها .
- **مصلحة الضرائب :** تستخدم أدوات التحليل المالي لمراجعة عائد الضرائب . والتحقق من صحة وموضعية البيانات المقدمة عن طريق إجراء المقارنات مع شركات القطاع , ودراسة العلاقات بين بنود الإيرادات والمصروفات لنفس المشروع.
- **الإحصاء والمعلومات :** تستخدم أدوات التحليل المالي التي تقوم بتجميع وتحليل المعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية لتقوم بتصنيفها ونشرها بشكل دوري.

الفرع الثالث : نتائج التحليل المالي

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة.

أولا . نتائج التحليل الخارجي :

باختلاف المستعمل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن ان تكون احد او كل العناصر التالية :[1]

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بما المؤسسة في الميدان المالي .
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.

[1] ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ، ص 12-13

- تقييم الوضعية المالية ومدى إستطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض .
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقلع المؤسسة طلبا للقرض إلى البنك خاصة .
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- مقارنة الوضعية التحليل .
- التحقق من المركز العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع وإظهار أحسنها أو أضعفها.

ثانيا: نتائج التحليل الداخلي :

ويمكن للمحلل المالي داخليا أن يصل إلى النتائج التالية حسب الهدف من تحليله :

- إعطاء حكم على التسيير المالي لفترة تحت التحليل .
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتموينية والتوزيعية للفترة تحت التحليل .
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها مثلا بواسطة المديونية .
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها .
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار او تمويل , أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة.

المطلب الثالث : أدوات وطرق التحليل المالي :

الفرع الأول: أدوات التحليل المالي

على المحلل المالي استعمال أداة محددة تمكنه من الوصول أهداف المرجوة وتتمثل هذه الأدوات في :[1]

1. **تحليل الهيكل المالي :** الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المال والمردودية والملاءة المالية ... ، بالاعتماد على منظور الذمة المالية (مبدأ السيولة و الاستحقاق) أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل .
2. **تقييم النشاط والنتائج :** يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج ، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير ، التي هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل تشكل النتيجة وأسباب تحققها ، مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.
3. **تقييم المردودية :** هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها ، وهي المؤشرات الأكثر موضوعية غي تقييم الأداء ، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.

[1] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص52-53

4. **تحليل التدفقات المالية :** يمثل التحليل الأكثر تطوراً مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي ، حيث يمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسئولة ، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي التي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية و تقيم الإستراتيجية المالية المعتمدة .

الفرع الثاني : طرق التحليل المالي

وتكمن في توضيح نوع التحليل المتبع أثناء التشخيص المالي كما يلي :[1]

1. **التحليل المالي التطوري :** يقوم هذا التحليل على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية على أساسها يمكن تقدير الوضعية المستقبلية . ويتطلب هذا التحليل نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال .

ويرتكز هذا التحليل على العناصر التالية :

- **تطور النشاط :** من خلال التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هياكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب مع تطور النشاط .
- **تطور أصول المؤسسة :** الأطول هي مجموع الإمكانات المادية والمعنوية و المالية المستخدمة في ممارسة نشاطها ، وتطورها ليبين مستوى النمو الداخلي و الخارجي للمؤسسة ويعد مؤشرا عن الوجهة الاستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو، البقاء أو الانسحاب من السوق .
- **تطور هيكل دورة الاستغلال :** يتكون هذا الهيكل من العملاء ، الموردين المخزونات ، وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ، ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (الإرتفاع في رقم الأعمال) من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.
- **تطور الهيكل المالي :** يتشكل هيكل للمؤسسة من مصادر تمويل المؤسسة وع كن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية ...الخ .
- **تطور المردودية :** تعد المردودية ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وأحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي ، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتحليل المالي التطوري ، وذلك عن طريق نسبة المردودية والية أثر الرافعة المالية .

2. **التحليل المالي المقارن :** هو التشخيص الذي يعتمد على مقارنة الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن مع المؤسسات الناشطة في نفس القطاع وفي نفس السوق أي الخاضعة لنفس الشروط الخاضعة لها المؤسسة محل الدراسة .

3. **التحليل المالي المعياري :** هو امتداد للتحليل المقارن إلا أنه بدل من مقارنة وضعية المؤسسة مع المؤسسات الأخرى فإننا نلجأ إلى المقارنة مع معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة .

[1] الياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي ، ط 1 ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، ص 49-51

المبحث الثالث : النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية

من أجل مواكبة الجزائر للإقتصاد العالمي وانفتاحها على العالم الخارجي وتبنيها لإقتصاد السوق من خلال انضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، اتجهت إلى وضع نظام محاسبي مالي وفق معايير المحاسبة الدولية لينتج عنها قوائم مالية مرافقة للقوائم المالية الدولية.

المطلب الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي

الفرع الأولا :

تعريف النظام المحاسبي المالي الجديد : هو المستمد من المعايير المحاسبية الدولية لا يعتبر مجموعة لنظريات محاسبية فحسب , فمن خلال هذه المعايير. تقنيات المحاسبة هي التي أوكل لها مهمة تقديم المعلومة المالية , ففي الإطار المفاهيمي , توجه المعلومة المالية أساسا إلى المستثمرين الخارجيين مالكي المؤسسة.

التنظيم المحاسبي الجزائري الجديد يشير : " المحاسبة المالية هي نظام يهدف لتنظيم المعلومة المالية ,وتسمح بحجز. تصنيف , تقييم. تسجيل معلومات رقمية وتقدم جداول معبرة عن الصورة الصادقة للوضعية المالية والذمية , وعن الاداء وخزينة الكيان عند غاية الدورة "[1].

الإشكالية المولدة لنظام المحاسبة المالية تطرح بالجوانب التالية:

- النموذج المحاسبي بمكوناته و هيكلته (المتغيرات . الفرضيات , المبادى, والمعايير).
- النظام الإعلامي المحاسبي (وظيفة محاسبة التسيير , وظيفة المحاسبة المالية ووسائل المعالجة والطرق والسيرورات).
- أهداف الوظيفة المحاسبية (أهداف المحاسبة التحليلية و أهداف المحاسبة المالية).

المحاسبة المالية في المؤسسة الحديثة لا يمكن تحديدها بصفة مستقلة عن المحاسبة التحليلية , فالنظام الإعلامي المحاسبي هو عبارة عن تعاضد لهاتين المحاسبتين.

يحتاج مستعملي المعلومات المالية إلى تقنيات المحاسبة التحليلية , والمعايير المحاسبية الدولية اعتمدت على طرق تقييم وتقدير تحتاج إلى المحاسبة التحليلية , فطريقة التكاليف المعيارية أصبحت معتمدة من طرف المحاسبة المالية , عكس المحاسبة العامة التقليدية التي لم تكن تعترف سوى بالتكلفة التاريخية .

وفي المرجع المحاسبي الجزائري الجديد , نجد إجبارية تقييم المحزونات بالتكلفة العادية التي تستخرج بتطبيق طريقة التحميل العقلاني للتكاليف الثابتة بغرض إقصاء أثر مستويات النشاط غير العادية.

[1] قانون رقم : 07-11 بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي 221-33 منه.

الفرع الثاني : تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني

يعتبر هذا المبدأ جديدا في الجزائر بحيث يقر مبدأ الواقع المالي على الشكل القانوني , بأنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني . وهذا ما ورد في المعايير المحاسبية الدولية وتم اعتماده من طرف الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد (SCF). وهذا ما يعطي

للمحاسبة المالية شكل نموذج لعرض واقعي للمؤسسة وهكذا نجد :

- إضافة الخسائر في القيمة للاهتلاكات.
- إدخال مفهوم مؤشر فقدان القيمة .
- ظهور القرض الإيجاري المالي في الميزانية .
- مفهوم الوحدة المنشئة للخزينة (UGT) تسمح بحل مشاكل مرتبطة بفقدان القيمة وفارق التقييم .
- الاهتلاك ينطلق من تاريخ استغلال الأصل وليس من تاريخ الفوترة.
- يستحسن حساب الاهتلاك استنادا إلى عدد الوحدات المنتجة .
- تقييم المخزونات يكون بالقيمة العادية أو بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة التاريخية ووهكذا لم يعد بإمكان انخفاض مستوى النشاط الاختفاء ضمن قيم المخزونات.

فالنسخة الجديدة للنظام المحاسبي المالي (SCF)تعتبر في قطيعة تامة مع المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) وفي تناسق كبير مع المعايير الدولية.

المطلب الثاني : التغيرات الحادثة في النظام المحاسبي المالي الجديد

إن التغيرات المحدثة ذات أهمية بالغة , إما على مستوى المفاهيم والمبادئ أو على مستوى تقنيات المحاسبة ذاتها, نذكر منها ما يلي :

الفرع الأول : على مستوى الصنف الأول [1]

المخطط المحاسبي الوطني (PCN) استعمل مصطلح الأموال الخاصة و بينما يستعمل النظام الجديد مصطلح رأس المال , وهذا ما يؤدي إلى تضمين هذا الصنف في المدونة الجديدة عناصر جديدة (الحساب 13 المنتوجات والأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال) والديون المالية والديون لأكثر من سنة (الحساب 16 الاقتراضات والديون المماثلة والحساب 17 الديون المرتبطة بالمساهمات) والتي كانت تظهر في الصنف الخامس (حساب 52) من المخطط المحاسبي الوطني.

[1] –قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 ليوم 2009/03/25 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها

الفرع الثاني : على مستوى الصنف الثاني

يمكن تسجيل عدة معالجات جديدة في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :[1]

- كل الحقوق التي تتجاوز مدتها السنة تعتبر ضمن هذا الصنف .
- الاعتراف المحاسبي في صنف الاستثمارات للتثبيتات في شكل امتياز التي ستؤثر حتما على القيمة المحاسبية للكثير من المؤسسات.
- تسجيل الحقوق المالية لاكثر من سنة ضمن حسابات التثبيتات.
- إمكانية تسجيل القروض الإيجارية التمويلية ضمن حسابات التثبيتات على أن تسجل قيمتها كديون مالية فت صبح بذلك قابلة للاهتلاك.
- يكمل الاهتلاك بفقدان القيمة التي قد تتعرض لها بعض الأصول (حساب 28 و29).
- مفهوم جدول الاهتلاك يستبدل بمفهوم مخطط الاهتلاك القابل للمراجعة .
- القيمة المحاسبية الصافية (VNC) تحدد بالنسبة إلى القيمة العادلة والقيمة القابلة للتحقيق.
- القيمة المتبقية للأصل عند نهاية عمره الإنتاجي ، تطرح من قاعدة حساب الاهتلاك ، ومصاريف التفكيك تضاف إلى التثبيتات .
- فارق التقييم يخضع لإهتلاك ولفقدان القيمة في حالة كون مدة الحياة محددة .
- لاوجود للمصاريف الإعدادية في هذا الصنف كونها تسجل مباشرة كمصاريف الدورة .
- لايمكن توزيع مصاريف البحث والتطوير إلا إذا ثبت أنما متعلقة بنشاط الدورات القادمة وإمكانية تحقيقها لمنافع اقتصادية مستقبلية .

ويتضح من خلال هذا أن تقييم التثبيتات يكون أكثر واقعية وهذا ما كان يبحث عنه المحلل المالي الذي كان يجري عدة معالجات للوصول إلى القيمة الحقيقية للأصول ، وهذا ماتكفل به النظام المحاسبي المالي الجديد بصفة نهائية .

الفرع الثالث: على مستوى الصنف الثالث

تقييم عناصر هذا الصنف يتم بالتكلفة العادية أو بالتكلفة المعيارية إن كانت قريبة من التكلفة العادية و التكلفة الثابتة توزع حسب طريقة التحميل العقلاني ، وفقدان القيمة يحسب بطريقة القيمة العادلة .

ونلاحظ كذلك في هذا الصنف إضفاء الصبغة الواقعية ، التي كثيرا ما كانت تخفى عن المحلل المالي والتي كان يحاول أن يخفف من أثرها قدر الإمكان .

[1] المرجع السابق، قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 ليوم 2009/03/25.

الفرع الرابع : على مستوى الصنف الرابع و الخامس

هذان الصنفان يستقبلان العناصر لأقل من سنة ، ولم يعودا يصنفان حسب هيكلة المخطط المحاسبي الوطني فالديون القصيرة والحقوق القصيرة تظهر كلها في الصنف الرابع ،أما الحسابات المالية وحسابات الخزينة الموجبة و السالبة تظهر في الصنف الخامس .

ويلاحظ هنا أن هذه الحسابات لم تعد تشمل سوى العناصر قصيرة الأجل ، مما لايستدعي إعادة ترتيب بعضى عناصرها كما كان الحال عليه ى السابق .

الفرع الخامس : على مستوى الصنف السادس و السابع

حسابات هذان الصنفان تستقبل ضرائب الدورة والضرائب المؤجلة الناتجة من التباين بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية ، وهذا عكس ما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني .

كما أن النظام المحاسبي المالي ينص على ضرورة تقدم حسابات النتائج حسب الطبيعة مع إمكانية تقديمه اختياريا حساب الوظيفة .

والجديد كذلك في هذين الحسابين هو ادماج عناصر خارج الاستغلال ضمن النتيجة العملياتية وذلك باستعمال الحسابات 65 (الأعباء العملياتية الأخرى) والحسابات 75 (المنتوجات العملياتية الاخرى) وهذا ماقد يتطلب من المحلل المالي الذي سيستعين بمعلومات إضافية من الملاحق والجداول الأخرى عند قيامه بتقييم أداء المؤسسة من خلال النشاط الرئيسي لها، كما أفرد العمليات الغير عادية المرتبطة بظروف استثنائية بحسابات 67 (العناصر غير العادية للأعباء) والحسابات 77 (العناصر غير العادية للمنتجات) هذه العناصر لاتدخل في النتيجة العملياتية ومستثناة من الوعاء الضريبي للضريبة على أرباح الشركات .

المطلب الثالث :القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد

النظام المحاسبي المالي الجديد وامتثالا للمعايير الدولية LAS 1 و LAS 7 يعتمد الجداول المالية الخمسة التالية :[1]

الفرع الأول: الميزانية

تضم الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة ، وتنبغي أن تشمل على الاقل العناصر التالية:

- **الأصول :** الي تميز فيها بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية ، والمعيار الذي بموجبه يتم هذا التمييز هو المدة ، إذ ما كان لاقل من سنة فهو أصل جاري وما عدا ذلك فيعتبر غير جاري .
- **الخصوم :** يتم كذلك التمييز بين الخصوم الجارية و الخصوم غير الجارية ، وعليه فإن الأموال الخاصة والديون أكثر من سنة تعتبر خصوما غير جارية بينما الديون لأقل من سنة فهي خصوما جارية .

[1] سمير عبد العزيز ،**مدخل في التحليل واتخاذ القرارات**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،1997 ص33

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج (الدخل)

يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء ، وهو وثيقة تلخيصية لنواتج و أعباء الدورة ، لا يأخذ في الاعتبار تاريخ التحصيل أو التسديد استنادا إلى مبدأ محاسبة الالتزام ، ويسمح بإظهار النتيجة الصافية للدورة بالإضافة إلى إظهاره لعدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة ، الفائض الإجمالي للاستغلال ، النتيجة العملياتية ، النتيجة المالية ، النتيجة العادية قبل الضريبة ، النتيجة الصافية للنشاطات العادية ، النتيجة العمليات الاستثنائية ، النتيجة الصافية للدورة) وكل هذه المستويات كان المحلل المالي يقوم بحسابها عن طريق مايسمى بالأرصدة الوسيطة للتسيير .[1]

الفرع الثالث: جدول تغيرات الأموال الخاصة

يقدم الوضعية التحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية، وبواسطته يمكن معرفة عمليات توزيع الحصص و الأعباء و النواتج المسجلة مباشرة في رأس المال والتغيرات في الطرق المحاسبية ومختلف التصحيحات للأخطاء التي كان لها أثر على رأس المال.

هذا الجدول كان يعتبر من الجداول الملحقة في إطار المخطط المحاسبي الوطني، لكنه أصبح جدولا رئيسيا يمكن بواسطته إعداد الجدول المالي الذي يعتبر أساسيا في التحليل المالي .

الفرع الرابع : جدول تدفقات النقدية

يهدف إلى تمكين مستعملي الجداول المالية من تقييم قدرة المؤسسة على توليد الخزينة ومعادلاتها ومعلومات اخرى عن استعمال هذه التدفقات .

فهو يظهر التحصيلات و التسديدات خلال الدورة حسب مصدرها :

- تدفقات متأتية من النشاطات العملياتية .
- تدفقات متأتية من نشاطات الاستثمار .
- تدفقات متأتية من نشاطات التمويل .
- تدفقات الحزينة المتأنية من فوائد الحصص .

يقدم هذا الجدول حسب الطريقة المباشرة ، واختياريا حسب الطريقة غير المباشرة .

هذا الجدول لم يكن في السابق ، وعليه كان المحلل المالي يقوم بإعداده انطلاقا من الميزانيات وحسابات النتائج المتتالية ومختلف الملاحق ، لكن مع النظام المحاسبي المالي الجديد أصبح في غنى عن إعداده .

[1] المرجع السابق ذكره - سمير عبد العزيز،ص 35

الفرع الخامس : الملحق[1]

يتضمن الملحق جداول ومعلومات وفيرة تسمح بتفسير الميزانية وحسابات النتائج (الدخل) وجدول تغيرات الأموال الخاصة وجدول تدفقات الحزينة ، وأهداف الملحق هي :

- شرح الطرق المحاسبية وطرق التقييم التي طبقت عند إعداد الحسابات .
- عرض المعلومات المكملة المطلوبة قانونا .
- إعطاء كل معلومة إضافية تسمح بأحسن فهم لوضعية المؤسسة و أداءاتها.

المعلومات المتضمنة في الملاحق تعتبر أساسية بالنسبة للمحلل للمالي ، فهي تسمح له بمعرفة خصوصيات المؤسسة محل الدراسة .

[1] المرجع السابق ذكره - سمير عبد العزيز،ص36

خلاصة الفصل :

من خلال مما سبق يتضح لنا أن الوظيفة المالية هي مجموعة من العمليات التي تسعى إلى البحث على البحث عن الأموال بالكميات المناسبة ، والتكلفة الملائمة ن وفي الوقت المناسب ،والسهر عل إنفاقها بالطريقة المثلى لتحقيق أغراض المؤسسة وتعتمد هذه الطريقة أساسا على التحليل المالي للقيام بناشطها .

يعتبر التحليل المالي أداة يستخدمها العديد من المهتمين بالتحليل المالي كالمقرضين والمساهمين والدولة وغيرهم من أجل اتخاذ قراراتهم المالية .

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لإتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الإتجاهات الإيجابية في المؤسسة ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة

تعتبر القوائم المالية مصدر جيد للتزويد بالمعلومات حول المؤسسة ويمكن استخدام هذه المعلومات للتوصل إلى نتائج أو معلومات أكثر دقة من بياناتها المعروضة وعليه تحتل القوائم المالية دور بليغ في معرفة البيئة المؤسسة.

الفصل الثاني

تمهيد:

تسعى المؤسسة جاهدة إلى تحقيق أهدافها التي رسمتها باتخاذ القرارات الملائمة والمناسبة لذلك، وعليه فان المحلل المالي يهتم كثيرا بمعرفة المكانة المالية للمؤسسة من خلال تحديد درجة استقلاليتها أو تبعيتها وكذلك الأخطار المالية التي تحددها وعتمد في تحليله على التقنيات موثوقة

فبها هذه الأخيرة تساهم في اتخاذ القرارات الملائمة للأطراف الداخلية والخارجية و عليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

- ✓ المبحث الأول: عموميات حول النسب المالية.
- ✓ المبحث الثاني : التحليل الشمولي للميزانية المالية بواسطة النسب.
- ✓ المبحث الثالث : دراسة المؤشرات التوازن المالي للمؤسسة.

المبحث الاول : عموميات حوول النسب المالية

طبيعة النسب المالية تعد النسب المالية أحدى الأدوات المستخدمة في التحليل المالي، ونعني بكلمة نسبة العلاقة بين بندين أو متغيرين، ويتم حسابها بقيمة رقم علي آخر، كما هي توضح وتفسر العلاقة بين بندين أو رقمين ، بشكل يؤدي للحصول علي نتائج سهلة ، كما تبرز أهمية النسب في كونها أداة لها القدرة علي إعطاء مقارنة مفيدة، لأن الرقم المطلق لا يعطي مؤشرات أو نتائج لأنه غامض ومبهم، فمثلا إذا قلنا ان منشأة حققت أرباح قدرها 100.000 Da فهذا الرقم لا يعني شئ ذو معني إلا إذا تمت نسبته إلي متغير آخر مثل حجم المبيعات أو رأس المال.

المطلب الأول : تعريف النسب المالية

تعرف بأنها علاقة تربط بين متغيرين أو بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية علي القائمة المالية نفسها، كما تتواجد هذه البنود في قائمتين ماليتين .

كما يعرف بأنها علاقة بين متغيرين احدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، وللعلاقة دلالاتها لتكون أكثر فائدة لإستخدام كل عنصر من عناصر المتغيرات الداخلة في تركيبها.

قد ذكر أن النسب المالية أو المؤشرات المالية علاقات بين بنود الميزانية بعضها ببعض، أو بين بعض بنود الميزانية وبين بعض بنود حساب الأرباح والخسائر بهدف الكشف عن مناطق الضعف والقوة في النواحي المالية للمنشأة، وهو مهم لأصحاب رأس المال والمقرضون والمحللون كما عرفت النسب المالية بأنها علاقة بين بندين أو رقمين، وناتج هذه المقارنة لا قيمة له، إلا إذا قورن بنسبة أخرى تعرف بالنسبة لمرجعية وعلي ضوء المقارنة يفهم تقويم الأداء.[1]

يري الباحث أن النسب المالية هي عبارة عن أحدى الأدوات المستخدمة في التحليل المالي ، التي تساعد الإدارة في اتخاذ قراراتها، والحصول علي مؤشرات من النسب المالية التي توضح العلاقة بين الأرقام المجردة التي يصعب فهمها إلا بالنسب المالية، فهي أداة مهمة تساعد الإدارة في وضع خططها المستقبلية وسياساتها، ويتم الحصول علي النسب المالية من أرقام الميزانيات وقائمة الدخل للمنشآت، فالنسب المالية توضح العلاقة التي تربط بين هذه الأرقام،والخلاصة الحصول علي مؤشرات تساعد في تقويم أداء المنشأة، كما أن لها القدرة علي إعطاء مقارنة مهمة ومفيدة، لأن الرقم مطلق لا يعطي مؤشرات أو نتائج لأنه غامض ومبهم إلا اذا تم مقارنتة مع بيانات اخري او معلومات.[2]

[1] مؤيد راضي حنفر، **تحليل القوائم المالية(مدخل نظري تطبيقي)**، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة،بدون بلد النشر، 2006 ،ص27

[2] محمد مطر، **التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات**، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1997 ، ص37

المطلب الثاني : أهمية و أسس النسب المالية

أهمية النسب المالية:

إن القصور الذي صاحب القوائم المالية في إعطاء فكرة عامة عن الأداء المالي، وعجزها عن مدها الإدارة بمعلومات تساعد في التخطيط ، كان أهم الأسباب لظهور النسب المالية، حيث أن إستخدام النسب المالية في المنشآت يعطي معلومات واضحة عن أدائها، والحكم علي أداء هذه المنظمات، كما تقوم النسب المالية بعملية الرقابة المالية علي الأداء المالي للمنشأة، ومعرفة نقاط القوة والضعف ومعرفة الإنحرافات أسبابها والمسؤول عن تقليل آثارها.

كما تبرز أهمية النسب المالية في كونها أداة مهمة في التحليل المالي وهي أصبحت من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للشركات، وحتى توفر أهم المؤشرات التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداءالمنشات في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم، وبدون النسب لا يمكن إجراء أي مقارنة بين الفترات لأن الأرقام بدون تفسير لا يمكن الاستفادة منها، في الوقوف علي مراكز القوة والضعف للمنشآت واكتشاف الانحرافات وتحديد أسبابها ومن المسؤول عنها،مع إجراء التصحيحات اللازمة لها قبل تفاقم الأمر[1].

هنالك مجموعة من الاهداف للنسب المالية أهمها :

- المساعدة في التخطيط عن طريق التنبؤ بالأحداث المستقبلية من خلال دراسة اتجاهات النسب.
- المساعدة في تقويم الأداء.
- دراسة المقدرة الكسبية للمشروع وتنوع الهيكل التمويلي.
- تحديد نقاط الضعف والقوة واقتراح سبل العلاج.

حتى يتم تحقيق الاستفادة من النسب المالية والمؤشرات هنالك شروط يجب توفرها وهي :

- وجود علاقة وثيقة بين عناصر النسبة حتى يكون لها مدلولها.
- أن تكون البيانات المحاسبية تم تسجيلها وتصنيفها وتحليلها وفقًا للقواعد المحاسبية، حتى يتم المقارنة بين الفترات المختلفة.
- لا يمكن الاعتماد علي نسبة واحدة في التحليل المالي ويجب ربطها بنسبأخرى.
- لابد أن يكون هنالك ارتباط وثيق بين الهدف من التحليل المالي وبين النسبة المالية المستخدمة.
- لابد أن هناك معيار سليم لقياس النسبة[2].

تقوم فكرة التحليل المالي باستخدام النسب المالية لإيجاد علاقة كمية بين بنود المركز المالي، وعلاقة أخرى بين بنود قائمة الدخل، وعلاقة ثالثة بين بنود قائمة المركز المالي والدخل في تواريخ معينة وفي اتجاهات مختلفة علي مدي الزمن ، بطريقة مختصرة تعطي مؤشرات ذات دلالة ومعني عن حقيقة الموقف المالي للمنشأة موضوع التحليل .

---

[1] المرجع السابق ذكره - محمد مطر ص40

[2] عبد الحليم كراجة والآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة2 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ،ص157

النسب المالية وسيلة مهمة لإدارة المنشأة لمعرفة نقاط الضعف معالجتها ، ونقاط القوة والعمل علي تطويرها ومعرفة الانحرافات التي تتعرض لها المنشأة،ومعرفة أسبابها والمسئول عنها والعمل على معالجتها، حتى لا تؤدي إلي خسائر، وأنها تعتبر من المؤشرات التي تعتمد عليها .

الإدارة في تقويم الأداء وإجراء المقارنة بين الفترات المختلفة ، والتي تحقق النسب المالية الغرض منها لابد أن تكون البيانات معدة وفقًا لقواعد وأسس النظم، وأن يكون هنالك معيار سليم لقياس النسبة[1].

هنالك مجالات لاستخدام النسب المالية :

1. استخدام النسب المالية في مجال التخطيط المالي للعمليات.
2. استخدام النسب المالية في مجال التخطيط للموازنة الرأسمالية.

ثانيا :أسس التحليل المالي بواسطة النسب :

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المالي المطوب وتتمثل هذه الأسس :[2]

1. تحديد الهدف من عملية التحليل بوضوح :

لابد على المحلل المالي أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من عملية التحليل، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله، واختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.

2. تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل :

يجب على المحلل المالي ان يستند الى الهدف المراد تحقيقه من اجل تحديد مصادر البيانات التي يستعين بها وقوائم المشمولة، وتحديد الفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل

3. تحديد الحد الأقصى والأدنى المقبول لكل نسبة :

تعد النتيجة النسبة المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر ونشاطات المؤسسة، لكن ليس بالضرورة دائما أن يدل ارتفاع النسبة على مستوى جيد في جميع الأحوال لذالك لابد من وضع حدود تبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة، ومتى تكون غير مقبولة.

4. وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة :

يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المؤسسة وبالتالي معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة مع النسب المعيارية الموضوعية.

5. اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل:

تتجاوز عدد النسب التي يمكن تركيبها وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى لذالك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به.

---

[1] عبد الهادي ، الإدارة المالية ، دار ومكتبة الحامد للنشر ، عمان ،1999،ص 32

[2] عبد الحليم كراجة والآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة2 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ،ص 54

6. تركيب النسب الإضافية بطريقة منطقية :

عندما تكون هناك الحاجة الى تركيب النسب لها وضائف خاصة بهدف التحليل فإن هناك أسساً تؤخذ بعين الاعتبار عند تركيبها تتمثل في :

أ) يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى إيجاد علاقة وظيفية بين نشاطين في المؤسسة مثل علاقة صافي الربح مع المبيعات.

ب) يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى تقييم وتحليل العلاقة بين النشاطات مع بعض المؤشرات الاقتصادية.

ج) بجب ان تركب النسب بطريقة تعمل على تحقيق اهداف محددة مثل الدخل الى حقوق المساهمين بهدف اضهار كفاءة عمليات المؤسسة في تحقيق عائد على اموال مساهميها.

7. تحديد المعنى الصحيح و التفسير الواقعي لما تعنيه كل نسبة والدلائل والمؤشرات التي تشير إليها تلك النسب.

المطلب الثالث : حدود استخدام النسب المالية وعيوبها في التحليل المالي

حدود استخدام النسب المالية :

تنقسم الانتقادات التي توجه عادة إلى استخدام النسب المالية في التحليل المالي إلى كل من الانتقادات الموجهة إلى القوائم المالية التي تشتق منها هذه النسب و الانتقادات التي تتعلق بطبيعة النسب ذاتها .

بالنسبة للانتقادات الموجهة إلى القوائم المالية فتتلخص فيما يلي :[1]

1. تشتق النسب المالية من قوائم مالية تعد عادة في نهاية السنة المالية للمنشأة و بذلك فإنها لا تعبر عن التغيرات التي طرأت على المنشأة خلال سنة مالية ، و إنما تقتصر على بيان المركز المالي لها في لحظة سكون فإذا ما أخذنا في الاعتبار حقيقة الطبيعة الديناميكية لنشاط المنشأة و حقيقة كونه نشاطا مستمرا ، لذا يصبح من الصعب الاعتماد على هذه النسب للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية .
2. تضفي الأسس و المبادى و الفروض التي تعد بموجبها المعلومات المحاسبية ما يعرف بسمة التحكمية على الأرقام الظاهرة في تلك البيانات ، فمبدأ التكلفة التاريخية يهمل التغيرات في الأسعار أي التقلبات السعرية التي تحدث على قيم الموجودات والمطلوبات ، و لذلك أثر سلبي خاصة في فترات التضخم الاقتصادي . و كذلك فرض القياس النقدي يحصر البيانات التي تسجل في السجلات المحاسبية في نطاق الأنشطة التي يمكن تمثيلها في صورة نقدية ، علما أن المعلومات الوصفية غير المسجلة قد تكون على قدر كبير من الأهمية لعملية التحليل المالي .
3. كذلك فإن اختلاف أساليب القياس و الإفصاح لبنود القوائم المالية من منشأة إلى أخرى ، يحد من فعالية استخدام النسب المالية في المقارنة بين المنشآت . كما أن إجراء تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة يوفر الفرصة لتحسين ربحية المنشأة و مركزها المالي ، مما يقلل من مصداقية النسب المالية في تقييم أداء المنشأة .

[1] عاطف وليد أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات** ،دار الفكر الجماعي، الإسكندرية، 2006 ،ص114

4. تحليل المكونات (مقاييس المعلومات) :

تحليل المكونات ينطلق من التحليل الرأسي للقوائم المالية ، و هذا التحليل يركز بشكل رئيسي على قائمة المركز المالي للتعرف على قدرة المنشأة على سداد التزاماتها من خلال دراسة الوزن النسبي للبند من جهة ، و اتجاهه من جهة أخرى أي دراسة نباته بمرور الزمن" .

وبموجب هذا الأسلوب تنسب قيمة البند في قائمة معينة إلى القيمة الإجمالية للباب الذي ينتمي إليه لتظهرفي صورة نسبة (كسر) مثلا ننسب أحد الأصول إلى إجمالي قيمة الأصول – ، و من ثم نقوم بتجميع هذه الكسور فإن حاصل جمعها سيكون مساويا للواحد الصحيح ، و عليه يتم احتساب التغير في المجموعة الواحدة خلال فترتين زمنيتين متتاليتين باستخدام الدالة اللوغاريتمية كما يلي :[1]

$$\text{التغيير في البند} = \text{نسبة البند في العالم الحالي (لغ} \frac{\text{نسبة البند في العالم الحالي}}{\text{نسبة البند في العالم السابق}})$$

و بالتالي التغير في المجموعة يساوي إلى مجموع التغيرات في بنود المجموعة . من خلال هذا المفهوم يكون قد تم التغلب على أهم العيوب التي توجه للتحليل الرأسي و هي صفة الجمود والسكون ، حيث أن هذا التحليل يتصف بخاصية الديناميكية لأنه يربط بين قيمتي البند على مدار فترتين محاسبتين أو أكثر . كما أن ميزة الديناميكية التي يتمتع بها تحليل المكونات تجعله أكثر ملائمة لأغراض التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية من النسب المالية .

عيوب استخدام النسب المالية:

تعتمد النسب المالية علي القوائم المالية وهي قائمة المركز المالي وقائمة لدخل، فإذا لم تكن القوائم المالية صحيحة ومعدة وفقًا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فلا تكون هنالك فائدة للنسب المالية، فيما يلي أهم الانتقادات الموجهة للنسب المالية، نجد عيوب النسب المالية في صعوبة تفسير التغير الذي يطرأ عليها لأن النسب تحسب عن طريق قسمة رقمين، ويصعب في هذه الحالة الاستدلال عن الناتج عن السبب في ارتفاع أو انخفاض النسبة،ويمكن أن ينشأ التعبير في المقام أو البسط أو كلاهما.

إن التحليل بالنسب المالية والمؤشرات يمثل عملية متكاملة لأجزاء متداخلة مع بعضها البعض كما يلي[2] :

- ✓ يرتبط نشاط الإنتاج بالعرض بينما يرتبط نشاط البيع بالطلب وهذه القوتان تؤثران في السوق.
- ✓ تقاس درجة الكفاءة في نشاط الإنتاج بدرجة النمو في إيرادات المبيعات وعلاقتها بالتكاليف.

[1] نفس المرجع السابق – عاطف وليد أندراوس ص 45

[2] رمضان زكي ،أساسيات في الإدارة المالية، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،الطبعة الرابعة ,1996 ص128

- ✓ التحكم في عناصر التكاليف والرقابة عليها يساعد في تغطية صافي إيرادات المبيعات للتكاليف المختلفة.
- ✓ ارتفاع صافي إيرادات المبيعات بنسبة أكبر من الأموال المستثمرة في الأصول متى يتحقق الإستغلال الأفضل للطاقة الإنتاجية.

المبحث الثاني : تحليل الشمولي للميزانية المالية بواسطة النسب

تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب التي تستخدم لتقييم لأداء وترشيد القرارات وتقييم المركز المالي والنقدي، بل إن المحلل المالي يستطيع أن يشتق نسب أخرى وفق ترتيب علاقة ما بين البسط والمقام، شرط أن تكون نتيجة تلك العلاقة ذات مدلول معين تعطي تفسيرا لأحد جوانب الأداء في المؤسسة وأهم هذه النسب ما يلي:

المطلب الاول : نسب السيولة

السيولة هي مقدرة المؤسسة مقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها ,وتعبر عن مقدرة المؤسسة على تحويل أ وصلها المتداولة إلى نقود وللسيولة الأول يتمثل في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل الأ صول إلى نقود وعند احتساب هذه المؤشرات يجب مراعاة الدقة.

1- نسبة التداول:

تعتبر من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة القصيرة الاجل لانها تبين مدى الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأ صول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية متفقة مع أجال القروض, وهي عبارة عن قسمة الأ صول المتداولة على الخصوم المتداولة وتحسب باستخدام بيانات المركز المالي للمؤسسة وفقا للمعادلة التالية :[1]

نسبة التداول = الأصول المتداولة /الخصوم المتداولة.

وتعتبر هذه النسبة عن عدد مرات التي تستطيع فيها الأ صول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزئ من الأ صول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديد.

إلا إننا نعود للإشارة إلى أن النسب لا يمكن أن تقرا بدون تفسر واضح، فزيادة النسبة هو أمر جيد ولكن الزيادة يمكن أن تكون مقبولة إلى درجة معينة، فقد يكون ارتفاع النسبة نتيجة زيادة عنصر من الأصول المتداولة بسبب تراكم المخزونات وعدم تصريفها وهو أمر غير مقبول، وقد تكون زيادة النسبة بسبب زيادة عنصر النقديات بصورة مبالغ فيها مما يدل على عدم استخدام المؤسسة الجيد لسيولة لديها وتقليل الربحية نتيجة لذلك، أو ربما بسبب زيادة تراكم حساب الزبائن وتضخمه نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة حسابات الزبائن.

[1] علي عباس، **الإدارة المالية في منظمات الأعمال**، مكتبة الرائد العلمية، عمان 2002 ،ص105

لذلك يجب قراءة النسبة ومقارنتها بمتوسط النسب المحققة للمؤسسات الناجحة في نفس النشاط.

2- نسبة السيولة السريعة:

تقيس هده النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها باستخدام الأ صول التي يصعب تحويلها إلى نقدية واستبعاد تلك الأ صول التي يصعب تحويلها إلى تقنية خلال فترة قصيرة نسبيا وهي عبارة عن قسمة الأصول النقدية وشبه النقدية على الخصوم المتداولة وتحسب هذه النسبة وفقا للنموذج التالي :[1]

نسبة السيولة السريعة = الأصول النقدية وشبه النقدية / الخصوم المتداولة

بواسطة هذه النسبة تستطيع المؤسسة تحديد بماذا تستوفى المؤسسة ديونها القصيرة الأجل اعتمادا على ما تملكه من الأ صول النقدية وشبه النقدية، حدها الأدنى 0,2 وحدها الأقصى 0,3 وهناك ما يفوق0,4 .
اغلب المتعاملين الاقتصاديين لهم فائدة في أن يكون هذا المعدل كبير على قدر المستطاع الشيء الذي يقابله تسيير داخلي جيد للخزينة التي يجب أن تكون معدومة (توازن مالي مثالي) .

3- نسبة سيولة الأصول:

تبين هذه النسبة مدى سيولة أ صول المؤسسة، وذلك بمقارنة الأصول المتداولة مع إجمالي الأصول وتحسب بالعلاقة التالية[2]:

نسبة سيولة الأصول =الأصول المتداولة / مجموع الأصول.

أو نسبة سيولة الأصول =رأس المال العامل الإجمالي/مجموع الأصول.

كلما كانت هذه النسبة اكبر من 0,5 فهذا يعني أن قيمة الأ صول المتداولة اكبر من الأ صول الثابتة وعند ارتفاع هذه النسبة يعني أن هناك استثمار مستهلك أي قديم وبالتالي يؤثر على مردودية المؤسسة سلبا وعند انخفاض نسبة سيولة الأ صول فهذا يعني أن هناك إمكانية تحسين مردودية المؤسسة في المدى القصير والمتوسط.

4- نسبة السيولة المختصرة:

تعتبر هذه النسبة اضيق من نسبة التداول و تظهر درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة في وقت محدد ولقد تم استبعاد أصعب العناصر تحولا إلى نقدية كي تعبر هذه النسبة عن السيولة الحقيقية للمؤسسة وتحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة السيولة المختصرة =القيم القابلة للتحقيق+ القيم الجاهزة/ الديون قصيرة الأجل.

عادة ما تكون هذه النسبة محدودة بين حد أدنى يساوي 0,3 وحد أقصى 0,5 أي تكون القيم الجاهزة تساوي إلى نصف الديون قصيرة الأجل أو اقل.

[1] محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية**، دار الجامعة للنشر والتوزيع،عمان، بدون سنة النشر،ص159
[2] نفس المرجع السابق – محمد سعيد عبد الهادي ص165

المطلب الثاني :نسب النشاط و المردودية و الهيكلية

1. نسب النشاط:

وهي تعرف بنسب التفسير وهي مكملة لنسب الهيكلة لانها تسمح بإدخال البعد الزمني في التحليل و ذلك بالأخذ بعين الاعتبار دوران بعض عناصر الميزانية فهي تستخدم بهدف الوقوف على الكيفية التي تسير بها الادارة المالية و الموارد المالية المتوفرة لديها .

تستخدم هذه النسب لتقيم مدى نجاح ادارة المؤسسة في ادارة اصولها وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة في اقتناء الاصول و مدى قدرتها على استخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وكذا أكبر ربح ممكن فيما يلي أهم هذه النسب هي:

معدل دوران مجموع الأصول:

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة في خلقها داخل المؤسسة، وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل متابعة تطوره من الاجابة عل السؤال مهم مفاده هل أن مجموع الاستثمار في الأ صول يبدو معقولا قياسا بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلا بالمبيعات.

ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول =رقم الأعمال/ مجموع الأصول

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة مما يعني أنه لايمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال العامل المستثمر أما إذا كان معدل المؤسسة من منخفضا مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود اصول غير مستغلة أي أن هناك اصول زائدة لا ضرورة لها.

ويقتضي الأمر عند دراسة معدل دوران الأ صول كمؤشر تحليلي لتقييم قدرة وفاعلية الأ صول في تزايد حجم المبيعات ضرورة متابعة حجم الاستثمار في الأ صول من ناحية توزيعه بين الاستثمار في الاصول المتداولة.

معدل دوران الأصول الثابتة:

من مؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي أو ما يسمى بمعدل دوران الأ صول الثابتة وتكمن اهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة كفاءة فاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأ صول الثابتة في خلق المبيعات ويتم حساب معدل دوران الأ صول الثابتة وفق العلاقة التالية :

معدل دوران الأصول الثابتة =رقم الأعمال/ الأصول الثابتة

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسا بالمعيار المقارنة المستخدم في التحليل المالي كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يقييم بمقدار اقتصادي أمثل .[1]

معدل دوران الأصول المتداولة:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأ صول المتداولة في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية :

معدل دوران الأصول المتداولة =رقم الأعمال/الأصول المتداولة

فهذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأ صول المتداولة في خلق المبيعات وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأ صول المتداولة في خلق المبيعات وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي .[2]

نسب دوران المخزون:

تتم هذه النسب بتقدير عدد المرات التي تتجدد فيها المحزونات ومعرفة المدة التي يستغرق من اجل تحويلها من مخزونات إلى حقوق في حالة البيع على الحساب أو على سيولة جاهزة في حالة البيع النقدي ولحساب هذه النسب يجب التمييز بين المؤسسات التجارية, و المؤسسات الصناعية حسب العلاقة التالية:

- ✓ **المؤسسات التجارية :**

مدة دوران البضائع =متوسط المحزون / تكلفة شراء البضاعة المباعة .360 يوم

- ✓ **المؤسسات الصناعية :**

مدة دوران المواد الأولية = متوسط المخزون /تكلفة شراء المواد الأولية.360 يوم

مدة دوران المنتجات التامة = متوسط المخزون /تكلفة المنتجات التامة الصنع.360 يوم

من النسب السابقة يمكن استنتاج عدد الدورات في السنة:

عدد دورات البضائع =المشتريات السنوية من البضائع / متوسط المخزون.

عدد دورات المواد الأولية=المشتريات من المواد الأولية المستهلكة سنويا / متوسط المخزون.

عدد دورات المنتوج التام=تكلفة الإنتاج السنوية / متوسط المخزون.

نسبة دوران الحقوق:

تسمح هذه النسبة بمعرفة مدة أجال تحصيل الحقوق .

مدة دوران الحقوق = مجموع حقوق الزبائن (الزبائن + أوراق القبض) /رقم الأعمال بما فيه الرسوم . 360 يوم.

[1] حمز محمود الزبيدي، **التحليل المالي :تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**،مرجع سبق ذكره،ص139

[2] عاطف وليد أندرواس، مرجع سبق ذكره،ص98

عدد دوران الحقوق = رقم الأعمال بما فيه الرسوم / مجموع الحقوق على الزبائن[1].

نسبة دوران الموردين:

تتم هذه النسبة بتحديد المدة المتوسطة لتسديد ما على المؤسسة من ديون اتجاه الموردين ونميز بين المؤسسات التجارية والصناعية نظرا لاختلاف في إعادة المشتريات.

- ✓ **المؤسسات التجارية:**

مدة دوران الموردين = مجموع قيمة الموردين + أوراق الدفع / مشتريات البضائع . 360 يوم

- ✓ **لمؤسسات الصناعية :**

مدة دوران الموردين = مجموع قيمة الموردين + أوراق الدفع / مشتريات المواد الأولية . 360 يوم [2]

2. نسب المردودية:

أن الهدف من هذه النسبة هو تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرارية في تطوير المؤسسة والسعي إلى أعلى نسب للاصول إلى نتائج جيدة مردودية اكبر وهي تتمثل فيما يلي :

- **نسبة مردودية الأصول:**

تعبر هذه النسبة عن نتيجة المقارنة بين ما تحصلت عليه المؤسسة وما استخدمته في عملية النشاط.

نسبة مردودية الأصول = النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول.

- **نسبة مردودية النشاط:**

تمثل العائد الناتج عن عملية الاستغلال فالعبرة ليست بضخامة رقم الأعمال ولكن بما يقدمه رقم الأعمال من نتيجة وتحسب وفق مايلي :

نسبة مردودية النشاط = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال.

- **نسبة المردودية الأموال الخاصة:**

يتعلق الأمر بالأموال الخاصة بعد تخصيص النتيجة و بعد إدماج مؤونات الأخطار غير المحددة أو المحتملة دون سندات المساهمة .

يتكون البسط من النتيجة الصافية باعتبارها العائد النهائي للملاك أو القدرة على التمويل الذاتي التي تتميز مقارنة بالنتيجة الصافية بانها الاقرب الى الواقع المالي مع كونها اقل حساسية للتأثيرات الجنائية نظرا لتضمنها لمخصصات الاهتلاك. وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة

---

[1] اليمن السعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية،تخصص الإدارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة،الجزائر، سنة (2009/2008 ص97)

[2] المرجع السابق ذكره - اليمن السعادة مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية سنة (2009/2008 ص 103)

- **نسبة مردودية الأموال الدائمة:**

تشمل الأموال الدائمة،الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل مضافا إليها سندات المساهمة فلما أضفنا في المقام الديون الطويلة الأجل و سندات المساهمة فان البسط يجب كذلك أن يحتوي أيضا عوائد هذه الديون، فتصبح النسبة على الشكل التالي :

نسبة مردودية الأموال الدائمة= النتيجة الصافية + فوائد الديون/ الأموال الخاصة + الديون و سندات المساهمة.

3. **النسب الهيكلية:**

وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعية لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بالنسبة لعناصرالخصوم، ويمكننا وضع النسب لعناصر من جانب الأصول وعناصر من جانب الخصوم وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل الشمولي للمؤسسة وتشمل في ما يلي :

- **نسب هيكلة الأصول:**

نسبة هيكلة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول.

نسبة هيكلة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول.

- **نسبة هيكلة الخصوم:**

نسبة هيكلة الأموال الدائمة = الأموال الدائمة / مجموع الخصوم.

نسبة هيكلة الديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم.

نسبة هيكلة الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم[1]

هناك نسب هيكلية أخرى يمكن إدراجها في فيما يلي:

نسب التمويل :تقوم هذه النسب بمقارنة الحسابات الخاصة بالأ صول والخصوم حيث تعبر بالعلاقة التالية:

-نسبة التمويل الدائم =الأموال الدائمة /الأصول الثابتة

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأ صول الثابتة بالأموال الدائمة، ويستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من اللواحد حتى نقول أن للمؤسسة لها هامش أمان .أي رأس المال العامل موجب

- **نسبة تمويل الذاتي:**

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأ صول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة ، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية أ وصلها الثابتة بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى ديون، فإذا كانت أقل من

[1] بلقاسم فاطمة الزهراء، **التحليل المالي ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، تخصص إدارة أعمال،المركز الجامعي أكلي محند اولحاج، البويرة، ص 76

الواحد نقول ان المؤسسة تستعمل الاموال الخاصة من اجل تمويل كل الاصول التابتة و جزء من الاصول المتداولة حيث يمكن حسابها بالعلاقة التالية :

نسبة التمويل الذاتي =الأموال الخاصة /الأصول الثابتة.

- **نسبة الاستقلالية المالية:**

تعتبر النسبة الأولى عن الاستقلالية المؤسسة اتجاه الديون بمقارنة الأموال الخاصة بالديون ففي هذه الحالة يجب أن تكون النسبة تتراوح ما بين 1-2 فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر مما يجعل لها القدرة الكافية على التسديد والاقتراض أما إذا كانت عند 1 أو أقل فهذا يجعل المؤسسة في وضعية متبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية .وتحسب بالعلاقة التالية :

-نسبة الاستقلالية المالية =الأموال الخاصة / مجموع الديون

-نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

وهذه الأخيرة تعبر على استقلالية المؤسسة اتجاه الخصوم بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم ففي هذه الحالة يجب أن تكون النسبة أكبر من 0,5 هذا معناه أن الأموال الخاصة يجب أن تكون أكبر من الديون مما يعطي لها القدرة الكافية على التسديد و الاقتراض .[1]

- **نسبة قابلية السداد** : تعتبر من النسب الهيكلية وتقيم هذه النسبة درجة تغطية أ وصل المؤسسة بالأموال الخارجية كما تبين قدرة المؤسسة على طلب القروض، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر وبالتالي حظ أكثر للحصول على قروض أخرى في حالة طلبها يستحسن أن تكون قيمة هذه النسب تساوي 0,5والحالة الطبيعية لها أن تكون أقل من الواحد.[2]

المطلب الثالث : مؤشرات الربحية

تحتم سياسة التمويل السليمة للمؤسسة ضرورة الاحتفاظ بنوع من التوازن بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي، وكذلك مراعاة القدرة عند التوسع في الاعتماد على التمويل الخارجي، ويرتبط التمويل الخارجي مع التمويل الداخلي بعدد من العناصر وهي التي تضع هذا التوسع في التمويل الخارجي ومن هذه العناصر.

- مقارنة العائد بالفوائد
- المقدرة على السداد.

واضح انه من الضروري تغطية الفوائد بالعائد.كذلك فان السيولة مؤشر هام لبقاء المؤسسة واستمراريتها، وسمعتها و مقدرتها على الإقراض والتوسع ومن جهة نظر المقرض يكون تحقيق المؤسسة لأرباح تغطي فوائد القروض ومؤشر نجاحها من ناحية و مؤشر الاحتمال مقدرتها على سداد الالتزامات من ناحية أخرى.

1. مؤشرات ربحية المبيعات :[3]

يعد صافي الربح من المقياس العام لنجاح المؤسسة و كفاءة ادارتها ومن هنا كان من المهم تحليل قائمة الدخل لمعرفة مدى تحقيق الهدف الربحي للمؤسسة وذلك لا يمكن الوقوف عليه من تحليل المركز المالي كما أن تحليل

[1] ناصر دادي عدون، **مراقبة التسيير والتحليل المالي**، الجزء2 ، دار المحمدية، الجزائر، 2000 ،ص55

[2] اسماعيل عرباجي،**اقتصاد المؤسسة** ،ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996 ،ص 275

[3] محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص166

قائمة الدخل يهم في التحليل طويل الأجل في أعمال المؤسسة ذلك أن قائمة الدخل تعد تقريرا عن فترة معينة ضمن فترات تكمل بعضها البعض على التوالي نحو مستقبل المؤسسة و يبدأ تحليل قائمة الدخل باستخراج النسب المئوية لكل بند من البنود القائمة إلى صافي المبيعات و تفيد هذه النسب في استخدام المؤشرات المالية لتحليل نتائج الأعمال و تعطي النسب الربحية مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من مبيعات أو من الأصول المتاحة لها.وعلى ذلك إذا ما أردنا استخدام رقم الربح كمؤشر لقياس الجوانب المختلفة من نشاط المؤسسة لتقيم ادائها في شتى المجالات فان علينا استخراج عدد من المؤشرات تهتم كل مجموعة منها بربط رقم الربح بالمبيعات و هذه المؤشرات مجتمعة تعطي البنك مؤشر جيد للتحكم على قدرة المؤسسة على النمو و حالة اليسر المالي و القدرة على سداد الدين و نستعرض في ما يلي هذه المؤشرات:

نسبة التشغيل = إجمالي أرباح التشغيل/صافي المبيعات.

تمثل هذه العلاقة بين مجمل الربح الذي يمثل نتيجة الناشطين الأساسيين في المؤسسة وهما نشاطي النتاج و المتاجرة و صافي المبيعات التي تمت خلال الفترة المحاسبية ويعبر عادة عن هذه العلاقة في شكل نسبة مؤوية

نسبة صافي أرباح التشغيل=ربح من النشاط الجاري/صافي المبيعات

وتصور هذه العلاقة بين الربح العادي أي الربح الناتج من النشاط التجاري للمؤسسة و صافي المبيعات الذي يمثل مصدر الإيراد الأساسي أن لم يكن الوحيد للنشاط الجاري و من الواضح أن رقم الربح العادي المستخدم في هذه النسبة أكثر تعبيرا عن النشاط المؤسسة العادي لأنه يضم نتيجة أنشطة المؤسسات الثلاث الإنتاجية و التسويقية و الإدارية.

غير انه يجب التنبيه إلى أن استخدام هذه النسبة في إجراء مقارنات بين الشركات المختلفة المثيلة اقل دقة من استخدام مجمل الربح نضرا لتاتر نسبة الربح العادي لمجموعة

المصروفات الإدارية , التمويلية والعمومية التي تختلف بالطبع من

شركة لأخرى أي أن هذه النسبة تعتبر مكملة للنسبة السابقة ولكنها لا تقتصر الاهتمام على عناصر تكلفة المبيعات بل تمد اهتمامتها لكي تشمل كل عناصر التكاليف و الصروفات المتعلقة بقيام المؤسسة بعمليتها وهي أيضا تبين مدى انخفاض سعر بيع الوحدة قبل أن تتحمل المؤسسة خسائر.

نسبة صافي العائد إلى المبيعات = صافي الربح بعد الضرائب / صافي المبيعات.

تعبر عن العلاقة بين صافي الربح النهائي للمؤسسة بعد الأخذ في عين الاعتبار الضريبة وكافة الإيرادات أو الأرباح غير العادية وكذلك المصروفات والخسائر غير العادية للمؤسسة.

2. مؤشرات التغطية:

وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد أعبائها المالية الثابتة ومن أمثلتها فوائد الديون والإيجارات المستحقة واحتياطات سداد القروض وهذه النسب تعد مؤشر للمخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة ومن ثم تعد ذات اهمية خاصة للمقرضين ونستعرض فيما يلي أهم المؤشرات:

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / الفائدة[1].

[1] حمزة محمود الزبيدي،**التحليل المالي**،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005 ، ص17

يترتب على استخدام المديونية تحمل المؤسسة لاعباء التابتة ممثلة بالفوائد و عليه فان المؤسسة بمعرفة عدد المرات التي تستطيع فيها الإدارة تغطية هذه التكاليف من أرباحها المتحققة وما يتحقق من معرفة نسبة تغطية الفـوائد وذلك بقسمة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة على الفائدة :

القدرة على سداد الديون طويلة الأجل= (التدفقات النقدية المتولدة من العمليات – توزيعات الأرباح) /(الالتزامات الجارية من القروض الطـويلة الأجل)

يوضح هذا المعدل مقدار الجزء من التدفقات النقدية المولدة من العمليات المطلوبة لسداد قسط الديون الطـويلة الأجل والفوائد المستحقة خلال السنة القادمة وكلما انخفض هذا المعدل انخفضت قدرة المؤسسة غلى خدمة دينها في المستقبل وإذا انخفض هذا المعدل عن (1) فهذا يعني عدم قدرة المؤسسة على توليد نقدية من العمليات تكفي لسداد قسط القروض طـويلة الأجل والفوائد المستحقة عليه.

3. العائد على الأصول:

يمكن قياس ربحية المؤسسة من وجهة نظر المستثمر وذلك بربط الربح المتحقق ومجموعة الأموال التي وضعت في يد إدارة المؤسسة على شكل أ صول مختلفة ومتنوعة على أساس أن إدارة المؤسسة يجب أن تسعى لاستغلال الأ صول الموجودة تحت تصرفها، وبفرض أن الربح هو مقياس كفاءة الاستغلال أو الاستثمار يمكن أن يطلق على هذه المؤشرات العائد على الاستثمار ونورد فيما يلي أهم هذه المؤشرات:

- **العائد الإجمالي على الأصول:**

يستخرج هذا المؤشر بقسمة صافي الربح بعد الضرائب غلى إجمالي الأ صول وفي هذا المؤشر قيمة الأ صول طـوال السنة فهي تتغير من يوم لأخر نتيجة للحركة المستمرة فيها ,لذلك يقترح بعض الأساتذة في التحليل المالي استخدام متوسط الأ صول بدلا من إجمالي الأ صول.

- **العائد على متوسط الأصول:**

تعتبر هذه النسبة أكثر اتساقا من النسبة السابقة في قياس العائد على الاستثمار لأن البسط والمقام في هذه النسبة يعكس إلى حد كبير الموقف عن عام كامل وتفيد هذه النسبة في قياس كفاءة الإدارة في استثمار الأ صول التي في حوزة المؤسسة ويفيد التطـور في هذه النسبة من سنة لأخرى في قياس هذه الكفاءة.

إذ أن اتجاه هذه النسبة إلى الارتفاع إذا لم يكن مصحوبا بارتفاع الإيرادات غير العادية مؤشر على ازدياد كفاءة الإدارة في الاستثمار والعكس صحيح.

كذلك من المفيد استخدام هذه النسبة في إجراء مقارنات بين المؤسسات المختلفة للتعرف على أسباب اختلاف العائد على الاستثمار من مؤسسة لأخرى وتؤدي هذه المقارنات لتحديد نقاط الضعف في سياسة الإدارة الاستثمارية ويستخرج هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

العائد على متوسط الأصول = صافي الربح / متوسط مجموع الأصول.

4. مؤشر العائد على حق الملكية:

بما أن حق الملكية عرضة للتغير من سنة لأخرى خصوصا الاحتياطات، فانه يفضل متوسط حق الملكية لكي

يكون مؤشر أكثر دقة وتعبيرا عن الواقع ويحسب مؤشر العائد على حق الملكية وفق العلاقة التالية :

مؤشر العائد على حق الملكية = صافي الربح / حق الملكية[1]

المبحث الثالث : دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة.

ان مؤشرات التوازن المالي هي من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي و في نفس الوقت التوفيق ما بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول أي أن الخصوم التي ستحقق بعد فترة طويلة لابد أن تقابلها الأ صول التي يستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، و الخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها التي تستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها الأ صول التي تتحول إلى سيولة في مدة قصيرة أيضا وسوف توضح هذه المؤشرات في المطالب الآتية :

المطلب الأول :رأس المال العامل FR

✓ **تعريف رأس المال العامل:**

من أهم التعارف التي حضي بها رأس مال العامل نذكر مايلي :

- رأس المال العامل هو جزء الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الاستغلال، و بالتالي فهو يبين قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة .[2]
- رأس المال العامل هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة.[3]
- رأس المال العامل يكون هامش الأمان للمؤسسة، فهو الجزء من الأموال الدائمة الذي يمول الأصول المتداولة.
- رأس المال العامل هو الفرق بين الموجودات المتداولة و المطلوبات المتداولة.

ويحسب رأس المال العامل وفق علاقتين :

من أعلى الميزانية في الأجل الطويل :

رأس المال العامل= الأموال الدائمة– الأصول الثابتة.

*25PF*من أسفل الميزانية في الأجل القصيرة :

رأس المال العامل= الأصول المتداولة– الديون القصيرة الأجل

✓ **أنواع رأس المال العامل :**وتتمثل في ما يلي:

- **رأس المال العامل الخاص:**

وهو المقدار المتبقي من الأموال الخاصة بعد تمويل الأ صول الثابتة ويحسب بإحدى العلاقتين التاليتين:

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الخاص= الأصول المتداولة – مجموع الديون.

---

[1] محمد السعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص16

[2] Kamel hamdi, **le diagnostic financier**, es – Salam édition, Alger, 2001, p78

[3] ناصر دادي عدون، **مراقبة التسيير والتحليل المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 66

- **رأس المال العامل الصافي (الدائم) :**[1]

يمكن تعريفه على انه الفرق بين الأ صول المتداولة والديون القصيرة الأجل و غالبا ما يكون رقما موجبا و يعتبر مقياسا مقبولا للسيولة و يحسب وفق العلاقة التالية :

رأس المال العامل الصافي الدائم = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل.

✓ **العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل الصافي:**

يؤثر على حجم رأس المال العامل الصافي عدة عوامل اهمها :

- **طبيعة الإنتاج :** فكلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال عامل اكبر و بالتالي فإن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل اكبر من الوحدات التجارية و في الصناعات الثقيلة اكبر من الصناعات التحويلية و الغذائية و هكذا .
- **طبيعة المواد الأولية المستخدمة :**هل أن المواد الضرورية الإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم و بالتالي لا يوجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها و تخزينها أم انها موسمية يجب شرائها عند موسمها و تخزينها كالإقطان مثلا؛
- **طبيعة العملية التسويقية :**هل تسويق المنتجات بسرعة بمعنى ارتفاع معدل دوران المبيعات و هذا يعني انخفاض حجم رأس المال العامل و العكس صحيح
- **طبيعة الائتمان و التحصيل :**هل تحصل الوحدة على فترة ائتمان من الدائنين كما تعطي هي لمدينها فترة ائتمان للسداد ذلك انه كلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدنين اقل من الفترة التي تحصل عليها الوحدة كلما كانت الحاجة إلى حجم رأس المال العامل اقل و العكس صحيح.

✓ **التغيرات في صافي رأس المال العامل وأسبابها:**[2]

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى ويكون التغير أحيانا بالزيادة وأحيانا أخرى بالنقصان ولابد للادارة الواحدة من دراسة هذه التغيرات و معرفة اسبابها و ذلك من اجل رسم خططها و سياستها المستقبلية .

❖ **أسباب نقص رأس المال العامل الصافي:**

النقص في الأموال الدائمة تخفيض رأس المال، تسديد الديون الطويلة الأجل، وتوزيع جزء من الإحتياطيات .

- الاستثمار في أ وصل ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة.
- الخسائر المحققة لانها لا تؤدي الى نقص الاموال الخاصة .

❖ **أسباب زيادة رأس المال العامل الصافي:**

الزيادة في الأموال الدائمة زيادة رأس المال، الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين الاحتياطيات.

- التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع.
- الأرباح المتحققة وغير الموزعة.

---

[1] بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، فسنطينة، سنة 2011 ،ص83

[2] :سمير عبد العزيز ،**مدخل في التحليل واتخاذ القرارات**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997 ،ص332

- مخصصات استهلاك الأصول الثابتة.

- **رأس المال العامل الإجمالي:**

يقصد به مجموعة عناصر الأصول التي يتكفل بها النشاط الاستغلالي للمؤسسة وهو مجموعة الأ صول التي تدور في مدة سنة أو اقل وهي تشمل مجموع الأ صول المتداولة من مخزونات قيم الاستغلال، حق قو القيم القابلة للتحقيق

قيم جاهزة و منه يحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق+ قيم جاهزة.

- **رأس المال العامل الأجنبي:**

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ننظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها بل كمواد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي–رأس المال العامل الخاص.

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

3. **حالات رأس المال العامل FR :**[1]

يأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات تتمثل في:

- **رأس المال العامل موجب:**

يكون في هذه الحالة الموارد الدائمة أكثر من الأ صول الثابتة و هذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي احتياجات المؤسسة الطويلة الأجل، فالتوازن المالي في هذه الحالة محقق من طرف المؤسسة نظرا للفائض الموجود في الموارد والذي يسمح بتمويل الاحتياجات الأخرى القصيرة الأجل.

- **رأس المال العامل معدوم:**

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة تساوي الأ صول الثابتة و هذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي احتياجات المؤسسة طويلة الأجل ,فالتوازن الحالي محقق في هذه الحالة ولكن لا يحقق أي فائض في الموارد الطويلة المدى من اجل.

- **رأس المال العامل سالب:**

في هذه الحالة الموارد الدائمة اقل من الأ صول الثابتة هذا يعني أن الموارد الدائمة لا تغطي احتياجات طويلة الأجل، فالتوازن المالي هنا غير محقق.

[1] المرجع السابق ذكره – سمير عبد العزيز- **مدخل في التحليل واتخاذ القرارات**- ص341

4. أسباب تغير رأس المال العامل:[1]

من الناحية العملية يخضع رأس المال العامل لعدة تذبذبات خلال الدورة وتحدث هذه التذبذبات أو التغيرات على مستوى الأموال الدائمة وكذا الأصول الثابتة.

4-1. انخفاض رأس المال العامل:

✓ ارتفاع الأ وصل الثابتة :وذلك من خلال

- شراء تثبيتات مادية.
- شراء تثبيتات غير مادية.
- شراء تثبيتات مالية.

✓ انخفاض الأموال الدائمة : وذلك من خلال

- انخفاض الأموال الخاصة
- مساهم الشركاء في الحسابات الجارية.
- إصدار سندات الصندوق لأكثر من سنة.

✓ تسديد الأموال المقترضة :

- تسديد القروض المتوسطة والطويلة الأجل.
- تسديد الحسابات الجارية للشركاء.
- تسديد سندات الصندوق.

4-2 . زيادة رأس المال العامل:

✓ ارتفاع الأموال الدائمة : وذلك من خلال

- ارتفاع الأموال الخاصة
- ارتفاع رأس المال والاحتياطات وإعانات الاستثمار.

✓ ارتفاع القروض طويلة الأجل :

- توزيع الاحتياطات.
- توزيع الحصص الفردية.
- توزيع خسائر الاستغلال.

✓ انخفاض الأصول الثابتة : من خلال

[1] زعطوط احمد، **أهمية التحليل المالي في المؤسسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس،تخصص مالية،جامعة الجزائر 2001، ص37

*اهتلاك الأ صول الثابتة :

- مادية.

- غير مادية.

- مالية.

- تسديد قروض المؤسسة من قبل المؤسسات.

5. أهمية رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل كهامش أمان مالي يمكن للمؤسسة من تحقيق التوازن المالي كما أن رأس المال العامل الموجب يساعد على إعطاء حكم ملائم على الحالة الاقتصادية والمالية للمؤسسة من جهة ومواجهة مختلف الأخطاء المحتملة المتعلقة بتحقيق العناصر الذممية اقل من سنة من جهة أخرى .هذا وبالرغم من انه يعد مؤشر أساسي في تحليل وتقييم التوازن المالي،إلا انه هناك بعض الانتقادات الموجهة له بالنسبة للحساب الحركي لرأس المال العامل يجب معرفة ماذا سيحصل في حالة تناقص أو توقف نشاط المؤسسة للاستغلال، كما انه لابد من معرفة كيف يصبح رأس المال العامل في حالة تحويل جزء من الديون الطويلة والمتوسطة الأجل إلى خصوم مستحقة التسديد ففي حالة مماثلة يصبح من الضروري معرفة بدقة تاريخ تسديد الديون طويلة والمتوسطة الأجل، لان كل تسديد من هذا النوع من الديون يؤثر على مستوى رأس المال.[1]

❖ **العوامل المؤثرة في رأس المال العامل:**

هناك عدة عوامل تؤثر في رأس المال العامل نلخصها فيما يلي:

- ✓ **طبيعة نشاط المؤسسة :** فرأس المال العامل مرتبط بنوعية وحجم تصريف المنتجات، وبالتالي يجب تحديد طبيعة الإنتاج في المؤسسة.
- ✓ **حجم نشاط المؤسسة :** كلما كان نشاط المؤسسة واسعا كلما احتاجت إلى رأس مال عامل كبير و العكس صحيح .
- ✓ **دورة الاستغلال :** حيث نجد أن حجم رأس المال يتغير ويختلف باختلاف دورة الاستغلال ، فكلما تطلب وجود حجم كبير من الأموال الدائمة لتغطيتها والعكس صحيح.
- ✓ **التغيرات الموسمية :** بعض المؤسسات تتميز بنشاط موسمي فيتأثر نشاطها بالتغيرات الموسمية كأن يرتفع سعرالموارد الأولية في فترة معينة، لهذا يجب أن تواجه هذه الحالة بتوفير المخزونات اللازمة.

المطلب الثاني :احتياجات رأس المال العامل.

1. تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل :

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على انها رأس المال العامل الأمثل .أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأ صول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري ,وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأ صول المتداولة مع الموارد المالية القصيرة الأجل.[2]

---

[1] خميسي فتيحة، **التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ، ص72 - 73

[2] زغيب مليكة، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر،ص 55

احتياجات رأس المال العامل هو جزء من الاستخدامات المدرجة ضمن دورة الاستغلال أو التي تخص الذمة المالية غير مرتبطة بالاستغلال وغير مخصصة للبقاء طويلا في المؤسسة وغير المغطاة بالموارد من نفس طبيعة الاستخدامات.

وتحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقات التالية:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل – موارد التمويل.

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) -(مجموع الديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية)

احتياج رأس المال العامل= (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) -(ديون قصيرة الأجل –سلفات مصرفية).

2. مكونات احتياج رأس المال العامل:

من الناحية العملية تتشكل الاحتياجات لرأس المال العامل من مكونتين :[1]

- مكونة دائمة.
- مكونة متغيرة.

أ) المكونة الدائمة:

تمتاز مكونات دورة الاستغلال الجارية بطابع السيولة والاستحقاق توجه عناصر الاستغلال المخزونات المتداولة للاستهلاك أو البيع، الديون على العملاء يتم تسديدها وتحويلها إلى سيولة، ديون الموردين تسدد في أجال استحقاقها.

تجدد هذه العناصر بصفة مستمرة حسب الدوران المتعلق بنشاط المؤسسة ,هذا يعني أن الأصول الدورية تعوض أثناء تحويلها أو استهلاكها، يتم تمويل هذه الاحتياجات في كل مرحلة تجديدها، لذا تعتبر كاحتياجات دائمة.

من ناحية تمويل هذه الاحتياجات يسمح رأس المال العامل تمويل المكونة الدائمة، إضافة إلى تشكيل هامش امن مالي لمواجهة الظروف الاستثنائية التي تخص الجزء المتغير من جهة أخرى نستطيع اعتبار المكونة الدائمة لاحتياجات رأس المال العامل كأموال عاطلة ومجمدة بناءا على عدم تحقيق جزء من العمليات في أجالها العادية.

في حالة مماثلة, تجد المؤسسة نفسها في مواجهة أثار مالية وخيمة كخطر السيولة وتدهور مردودية الأموال التي استعملت في تمويل هذه المكونة عمليا تستطيع المؤسسة التصرف في التركيبة المتغيرة. هذا يعني انه هناك إمكانيات تسيطر استراتيجيات محتملة بناءا على حالة معينة من جهة وإعادة النظر في بعض الخطط وبالتالي يمكن تحقيق الأ صول القصيرة

الأجل بسرعة لكن الخطط والاستراتجيات يعاد النظر فيها بصفة مستمرة.

ب) المكونة المتغيرة:

بالنسبة لهذه المكونة نجد أن احتياج رأس المال العامل مرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة نشاط المؤسسة، تتولد هذه المكونة عن التذبذبات المتعلقة بالتشغيل العادي لدورة الاستغلال (تذبذبات في رقم الأعمال أو المدفوعات التي

[1] خميسي فتيحة، مرجع سابق، ص77

تحدد خلال الشهر) مما يؤدي إلى إحداث تذبذبات في احتياج رأس المال العامل، تمول هذه المكونة بواسطة الخزينة وبالتالي تصبح احتياجات رأس المال العامل تساوي إلى:

احتياج رأس المال العامل= احتياج رأس المال العامل الدائم + احتياج رأس المال العامل المتغير.

وبصفة عامة يخضع احتياج رأس المال العامل لعاملين أساسيين :

- ✓ الخصوصيات القطاعية :معدل دوران المخزونات التي تتغير حسب طبيعة نشاط المؤسسة، علاقة العملاء بالموردين التي تربطها القدرة التفاوضية لبعض من المؤسسات.
- ✓ التغيرات الموسمية المرتبطة بالظواهر الطبيعية، عادات الشراء، التذبذبات ذات الطابع العشوائي.

3. حالات احتياجات رأس المال العامل:

هناك ثلاث حالات تأخذها احتياجات رأس المال العامل توضحها فيما يلي :[1]

❖ **احتياجات رأس المال العامل موجب BFRاكبر0**

في هذه الحالة تكون استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة اكبر من مواردها،إذ سوف تمول الاحتياجات القصيرة المدى إما بالاعتماد على الفائض في مواردها الطويلة المدى وإما بالاعتماد على موارد مالية مكملة قصيرة المدى.

❖ **احتياجات رأس المال العامل معدوم BFR=0 :**

هنا استخدامات الاستغلال للمؤسسة متساوية مع مواردها، إذ ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لان الخصوم الدورية ديون قصيرة المدى كافية لتمويل أ وصلها الدورية أ صول متداولة.

❖ **احتياجات رأس المال العامل سالب BFR<0**

في هذه الحالة استخدامات الاستغلال للمؤسسة اصغر من موارد استغلالها،إذ ليس لديها احتياجات للتمويل لان الخصوم الدورية فائضة عن احتياجات التمويل في أ وصل الاستغلال وهذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة.

4. العوامل المؤثرة في احتياجات رأس المال العامل:

هناك عدة عوامل مؤثرة في احتياجات رأس المال العامل ونلخصها فيما يلي:

- ✓ **طبيعة النشاط** :إذ يمكن أن يختلف الاحتياج في رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى رغم تساوي رقم الأعمال أي حسب طبيعة النشاط.
- ✓ **دورة الإنتاج** :المؤسسات التي لها دورة إنتاج طويلة وقيمة مضافة معتبرة يكون احتياج رأس المال العامل مرتفعا نظرا لارتفاع قيمة المخزونات نتيجة طول مدة الدورة.
- ✓ **الاستثمارات** :فالمؤسسات التي لها دورة إنتاج قصيرة وقيمة مضافة ضعيفة يكون احتياج رأس المال العامل ضعيفا وفي بعض الأحيان سلبي.
- ✓ **مستوى النشاط** :فالمؤسسات التي تحقق رقم أعمال مرتفع يكون احتياج رأس المال العامل أكبر نسبيا.

[1] شوية دليلة، **دور التحليل المالي في المؤسسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص مالية، بومرداس، 2005 ، ص3

المطلب الثالث :الخزينة

1. تعريف الخزينة:

الخزينة هي مجموع السيولة التي هي تحت تصرف المؤسسة .[1]

الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا والخزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة .[2]

وتحسب الخزينة وفق العلاقتين التاليتين:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

الخزينة = القيم الجاهزة – التسبيقات البنكية.

2. حالات الخزينة :[3]

ا) الخزينة موجبة: T>0

أي أن رأس المال العامل اكبر من احتياجات رأس المال العامل ففي حالة هذه المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية وتقديم تسهيلات للزبائن.

ب) الخزينة سالبة T<0

أي أن رأس المال العامل في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي انها غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها و هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

ج) الخزينة معدومة: T=0

أي أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة أمام خزينة مثلى والوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة.

[1] بوشاشي بوعلام ،**المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة النشر،ص 11

[2] المرجع السابق ذكره زغيب مليكة ص 53

[3] مراد حمزة، ربحي احمد، مرجع سبق ذكره، ص57

3. أسباب انخفاض الخزينة :

الشكل رقم(01) : انخفاض الخزينة

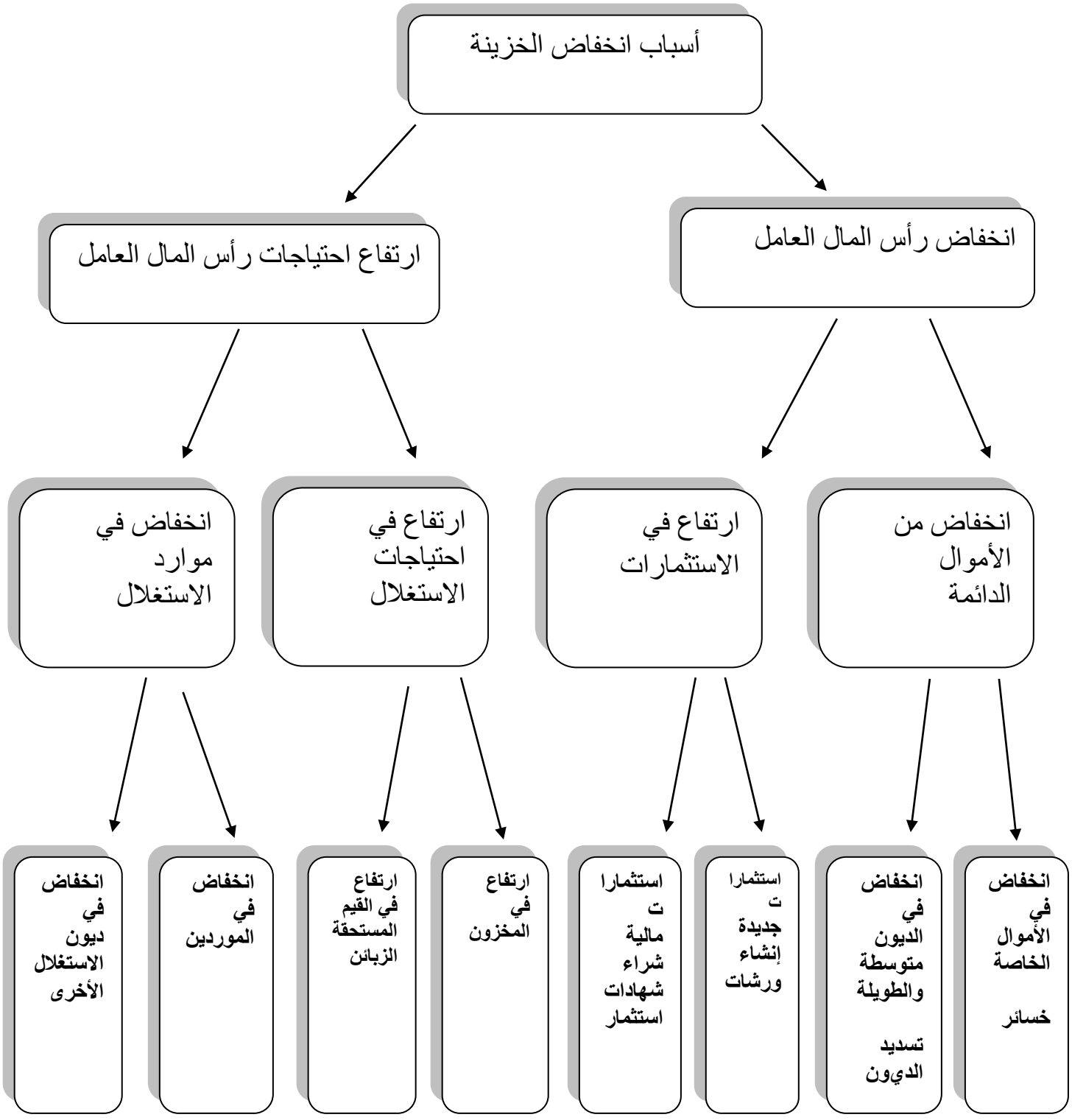

- المصدر : زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،ص57.

4) حالات أزمة الخزينة:

ا) أزمة الخزينة 01 :

خسائر مستمرة أدت إلى تدهور الأموال الخاصة وقد أدت الخسائر المتتالية إلى تقليص فائض رأس المال العامل ويكون الحل هنا بواسطة ما يلي:

- تحقيق مردودية كافية
- إعادة تأسيس الأموال الخاصة.

الشكل رقم (02) : أزمة الخزينة 01

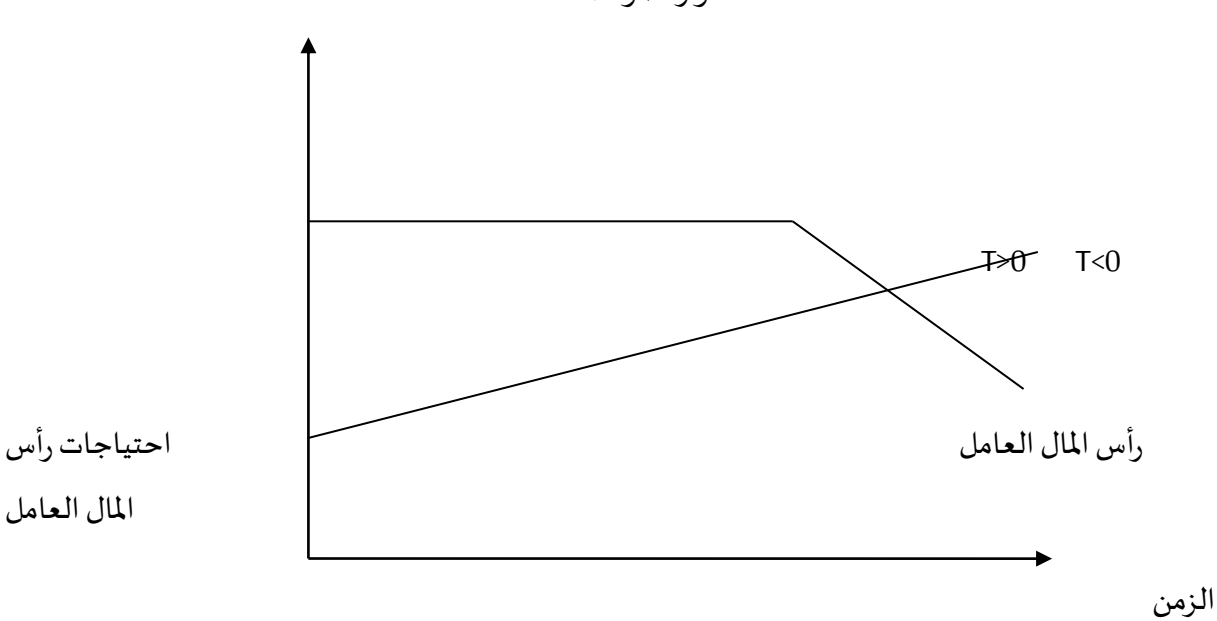

المصدر :زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص58

ب) أزمة الخزينة 02: خطا في سيولة التمويل [1]

وتكون هذه الحالة ناتجة عن استثمارات جديدة بدون الزيادة في الأموال الدائمة ولهذا فان رأس المال العامل الذي كان كافيا و يفوق احتياجات رأس المال العامل يتدهور فجأة ويكون الحل هنا من خلال:

- زيادة الأموال الخاصة أو الديون المتوسطة والطويلة الأجل
- بيع الاستثمارات.

[1] زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص58

الشكل رقم (03): أزمة الخزينة 02

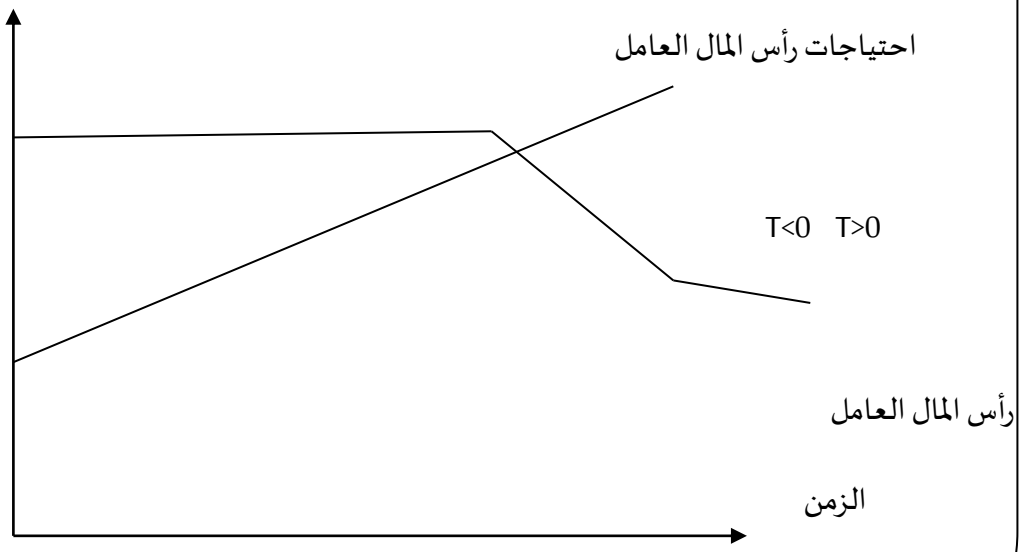

المصدر :زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص59

ج) أزمة الخزينة 03 :

ارتفاع سريع في احتياجات رأس المال العامل مقارنة برأس المال العامل وهنا يكون ارتفاع رأس المال العامل فقط بواسطة الأموال الخاصة، ارتفاع سريع في النشاط بفضل منتج جيد ويباع بطريقة جيدة، مما يساهم في تعزيز رأس المال العامل والحل هنا من خلال:

- تخفيض احتياجات رأس المال العامل .
- زيادة الأسعار .
- تقليص مهلة الزبائن.
- محاولة تمديد مهلة تسديد الموردين.

الشكل رقم(04): أزمة الخزينة 03

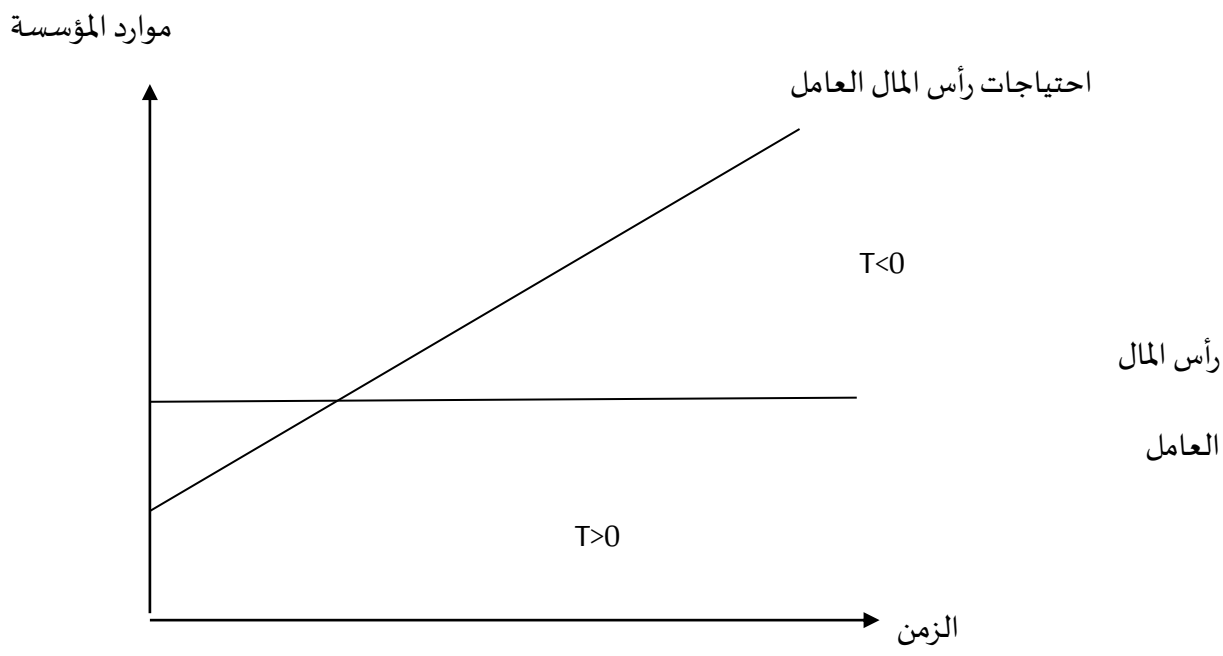

المصدر : زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص60

د) أزمة الخزينة :[1]

ارتفاع كبير ومفاجئ في احتياجات الاستغلال أو أن المؤسسة تواجه صعوبات في بيع منتجها الأمر الذي أدى إلى:

- ارتفاع في المخزون
- تمديد مهلة ائتمان الزبائن لإقناعهم بالشراء .
- والحل هنا يكون ب:
- محاولة تقليص مدة التخزين والزبائن

[1] زغيب مليكة، ممرجع سبق ذكره

الشكل رقم (05) :أزمة الخزينة 04

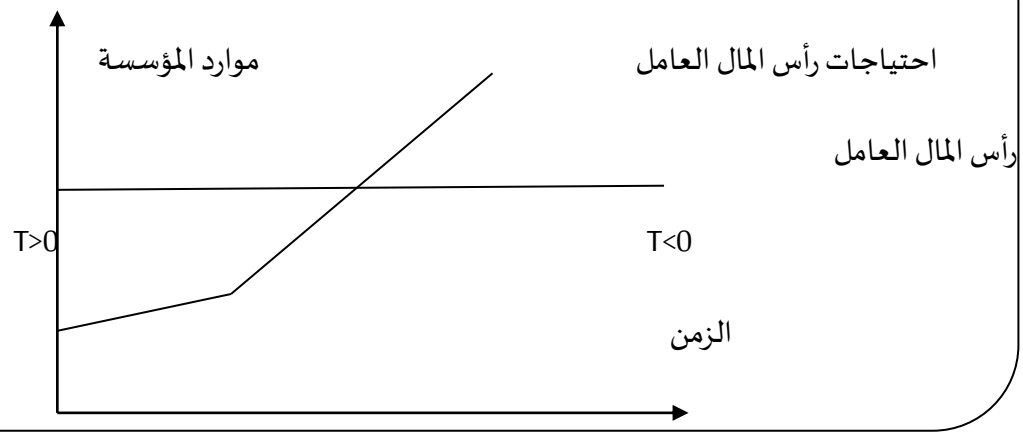

المصدر : زغيب مليكة ، مرجع سبق ذكره، ص61

خلاصة الفصل :

لكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة وتحق يق الأهداف والتوقعات المستقبلية التي تم رسمها، يجب عليه أن يعتمد في تحليله على عدة أدوات ومن بين هذه الأدوات نجد المؤشرات المالية والنسب المالية والتي تعتبر الأكثر شيوعا واستخداما في التحليل المالي، وذلك من خلال تحليل مختلف رؤوس الأموال العاملة بالاضافة إلى تحليل الخزينة ذلك بتدعيم هذه الأدوات بالتحليل المالي الديناميكي المتمثل في جدول التمويل و جدول تدفقات الخزينة ورؤوس الأموال لانها تعطي قراءة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة وتسمح لها بالكشف عن نقاط القوة والضعف فيها مما يمنح المؤسسة مجالا واسعا لاتخاذ القرارات المناسبة.

تقرير التربص

مقدمة الفصل:

سنتعرف في هذا الفصل على المجمع الصناعي سيدي بن ذهيبة عامة ومؤسسة كابلوري سيدي بن ذهيبة خاصة، ثم نتطرق إلى دراسة ميدانية بتطبيق المحاسبة التحليلية في المؤسسة.

المبحث الأول: نشأة المجمع الصناعي سيدي بن ذهيبة

المطلب الأول: تعريف المجمع الصناعي

هي منشأة ذات طابع خاص ولها نشاط صناعي وتجاري بالدرجة الأولى، والتي وفرت كل الإمكانيات البشرية و التقنية اللازمة التي جعلتها من أهم المركبات.

حيث يضم المجمع الصناعي سيدي بن ذهيبة على عدة مؤسسات التي إكتسحت السوق الصناعية والتجارية التي تشمل:

1. مؤسسة كابلات سيدي بن ذهيبة.

سيتم التعرف عليها لاحقا (المطلب الثاني)

2. مؤسسة مطاحن سيدي بن ذهيبة.

3. مؤسسة تربية الخيول سيدي بن ذهيبة

المطلب الثاني: تقديم مؤسسة كابلوري سيدي بن ذهيبة

1.2 تعريف المؤسسة

شركة كابلوري سيدي بن ذهيبة هي شركة ذات مسؤولية محدودة من حيث الصيغة القانونية تتكون من مؤسسيها السيد جيلاني كوبيبي عبد القادر بوستة-جيلانيكوبيبي حاج علي -جيلاني كوبيبي البشير.

رأسمال الشركة 102.400.000,00دج، بنسبة توظيف أكثر من 600موظف .مع قدرة إستهلاكية لمادة النحاس ب 90000 طن/سنويا ،و 40000 طن/ سنويا من مادة الألمنيوم .

تشغل مساحة 132000 م^2 ، منها قسم مغطى بمساحة 76000 م.^{2}

يكمن مقر الشركة بمنطقة النشاطات قسم 17 الملكية رقم 123ماسرة– مستغانم، حيث تتميز بموقع جغرافي مساعد تقرب من ميناء مستغانم ب20 د وعلى بعد 1سا من ميناء وهران كما أنها تقرب من الطريق السيار شرق غرب .

2.2 نشاط المؤسسة

هي مؤسسة صناعية تعمل في مجال الطاقة منذ 2009، نشاطها الرئيسي هو إنتاج و تسويق الكابلات الكهربائية (منخفضة و متوسطة و عالية التحمل، ذات جودة عالية من الإستجابة للإحتياجات السوق الوطنية والدولية) .

تمثل واحدة من أولى المؤسسات الصناعية عبر كامل التراب الوطني حيث أنها الوحيدة التي تقوم بإنتاج المنتجات إبتداءا من المادة الأولية الخام بإمتلاكها الإمكانيات اللازمة (الفرن)، وقد أصبحت رائدة دوليا لإتباعها التكنولوجيا المتقدمة والإبتكار والجودة والإحتراف مما جعل مكانتها رائدة في السوق بمجموعة واسعة من كابلات النحاس والأسلاك والكابلات الخاصة .

3.2 الجودة

بالنظر إلى تفوق المؤسسة الذي تتميز به وهذا لأنها إستثمرت في ميثاق الجودة التي تعزم على تطبيقها بصرامة من قبل الفريق العامل في جميع مراحل عملية التصنيع، ولتحقيق ذلك فإن الشركة لديها مَخبرين وفريق من الخبراء الذين يعملون في الإمتثال للمعايير الصحيحة ومراقبة الجودة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، من المواد الخام إلى المنتج النهائي للتأكد من أن المنتجات المعروضة للعملاء هي من أعلى المواصفات الفنية مع الهدف النهائي لبناء الثقة وضمان أفضل جودة وطول العمر حياة الكابلات.

بحيث تحترم المعايير الدولية والوطنية بما فيها ذلك:

- معايير اللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC)
- معايير الإتحاد الكهرباء الفني (UTE)
- معايير اللجنة الأوروبية للتوحيد القياسي للطاقة الكهربائية(CENELEC)
- مؤسسة المواصفات و المقاييس البريطانية (BS)

4.2 البيئة:

أولوية المؤسسة للسياسة البيئية جزء من المخطط الأمني، لهذا فهي تستعرض بصورة منتظمة بتقييم السلوك البيئي لديها.

فمن ضمن الإطار القانوني الحد من تأثيرها على البيئة من خلال عملية مخصصة لضوابط مختلفة منها : نوعية النفايات ومياه الصرف الصحي والإنبعثات .

مع العديد من الشركاء التجارية، فإن شركة كابلات سيدي بن ذهيبة تقوم بالإستخدام الأمثل لديها من خامات النحاس وإعادة تدوير النفايات، كما تتعهد بإستخدام أقل ممكن للمياه العذبة من خلال عملية معالجة مياه الصرف الصحي من مناطق الإنتاج .

مع الإلتزام بشراء مواد إستهلاكية متوافقة مع حماية البيئة من أجل الحد من كمية النفايات الخطرة بالإظافة إلى ذلك إستخدام التكنولوجيا يساعد على الحد من إنبعثات النحاس والألمنيوم بالتالي الحد من إنبعثات الغازات لهذا فإن إختيار المواد الأقل تلويثا يساعد في تسهيل عملية إعادة التدوير .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي والوظيفي لمؤسسة كابلوري سيدي بن ذهيبة

1.3 الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة كابلوري سيدي بن ذهيبة

الشكل 10: الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة

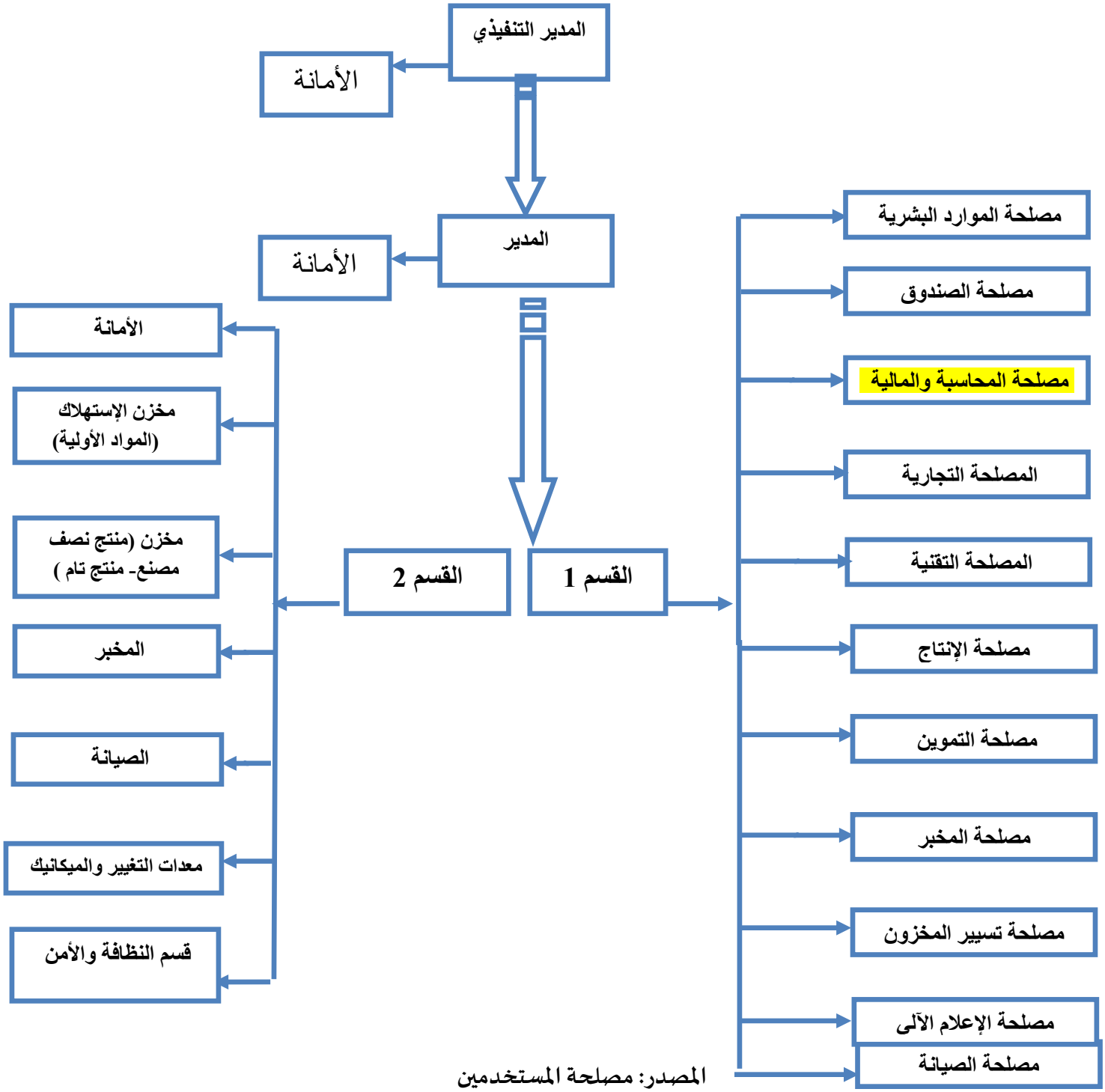

المصدر: مصلحة المستخدمين

2.3 المهام الوظيفية لكل مصلحة في مؤسسة كابلوري سيدي بن ذهيبة

الشكل11: الهيكل الوظيفي لكل مصلحة في المؤسسة

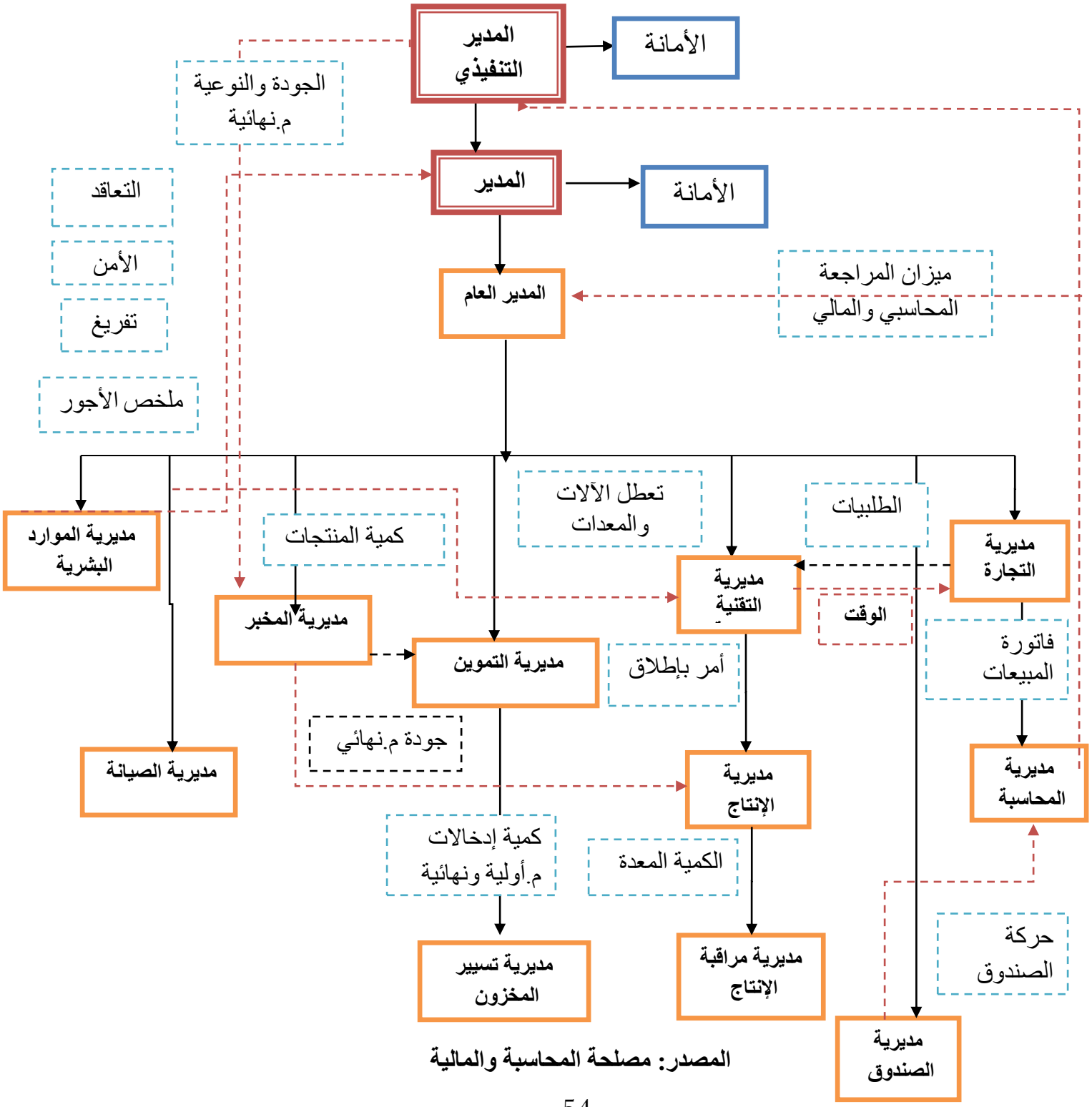

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية

3.3الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية:

الشكل12: الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية

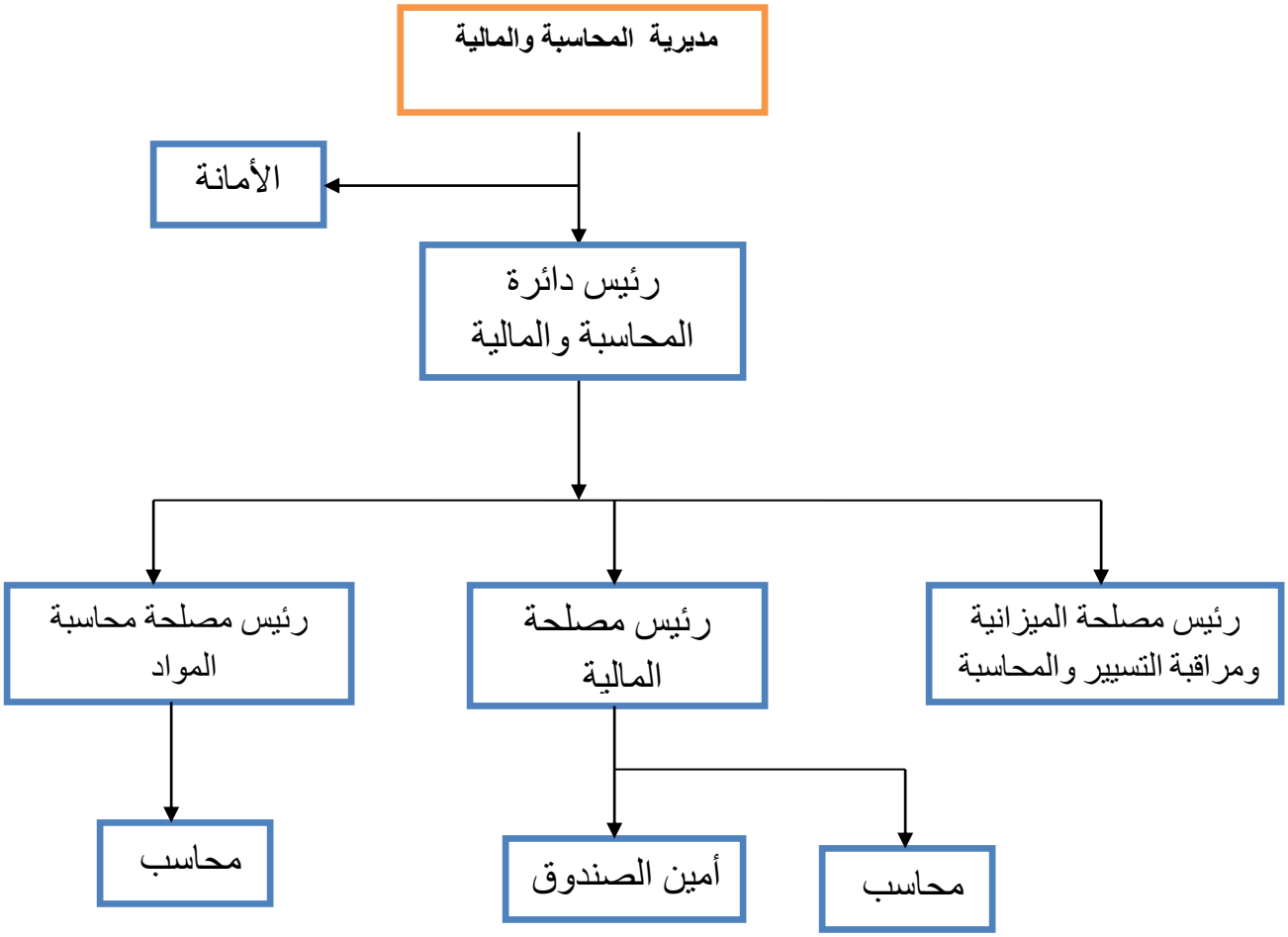

المصدر: مديرية المحاسبة والمالية

4.3 المهام الوظيفية لمديرية المحاسبة والمالية

الشكل 13: الهيكل الوظيفي لمصلحة المحاسبة والمالية

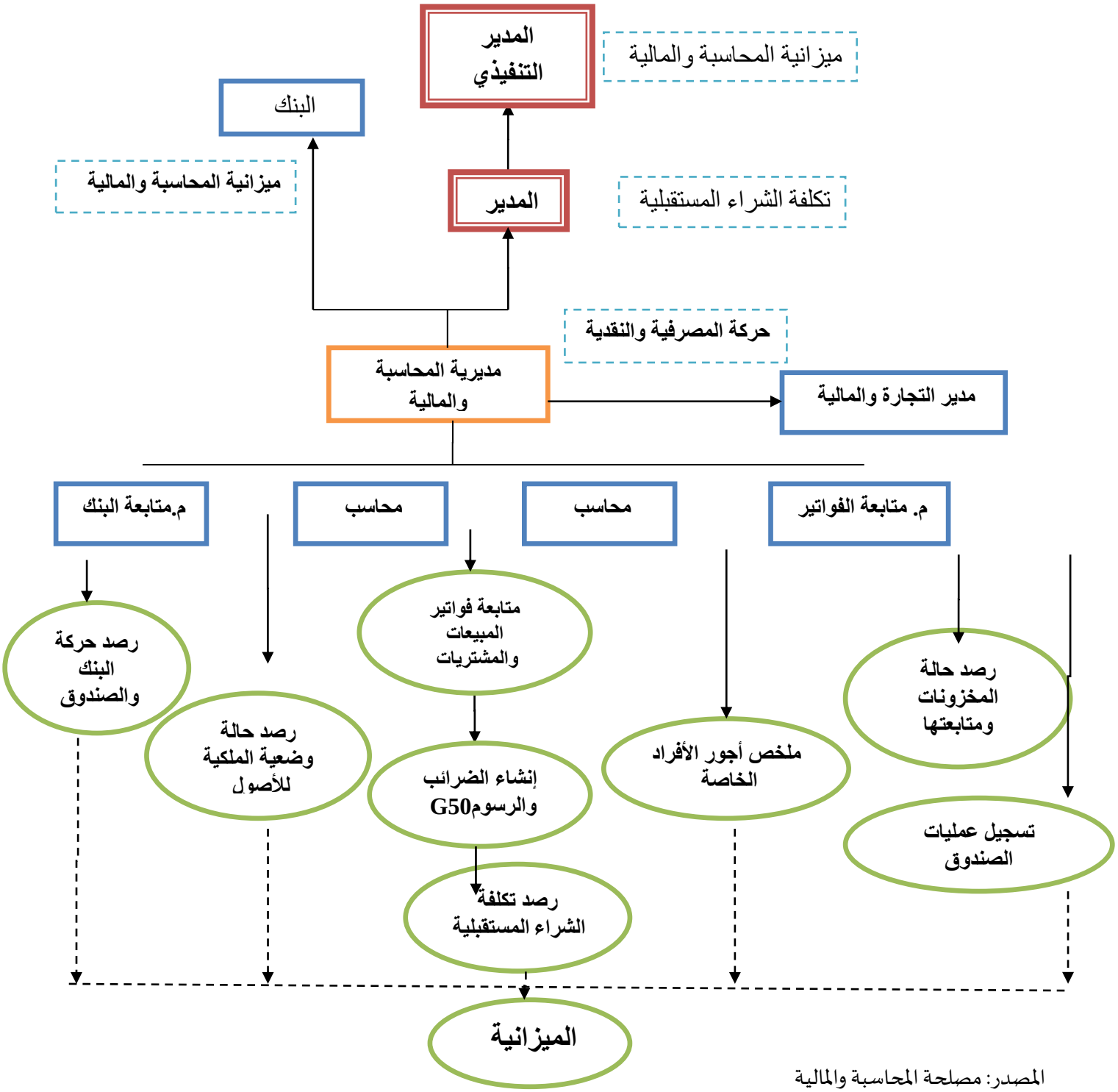

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية

المبحث الثاني :منتوجات المخزون و مراحل الإنتاج

المطلب الأول: منتوجات المؤسسة

1.1 المواد الأولية المستهلكة

1.1.1 المواد الأولية:

- **النحاس Cuivre:**

يعتبر من أولويات الإنتاج بحيت يوجد في جميع المنتجات التامةالصنع الخاصة بكوابل النحاس، ويتم شراءه محليا على شكل بقايا أو مستوردا خاما.

تختلف نوع المنتجات لكوابل النحاس من منتج لآخروهذا بحسب الجودة والنوعية فنجد عدة أصناف من أصغر قيمة للتحمل الطاقة إلى أكبر قيمة.

- **الألمنيوم Alluminium:**

يعتبر من أساسيات الإنتاج بالنسبة لكوابل الألمنيوم ويتم شراءه محليا أو مستوردا خاما.

تختلف نوع المنتجات لكوابل الألمنيوم كذلك بحسب الجودة والنوعية كذلك فنجدها من أصغر قيمة للتحمل الطاقة إلى أكبر قيمة .

2.1.1 المواد واللوازم:

- كلورايدالبوليفينيلLe polychlorure de vinyle en chlorure (PVC):
- الغلاف Gainage
- العازل الأبيض Bourrage
- بلاستيك PRS
- البكرات les touret

2.1 المنتجات المنتجة

1.2.1منتوجات النحاس **الجدول 08: أنواع المنتجات التامة للمؤسسة**

الأقسام	الأنواع	الأنماط
الأقسام الصغيرة	الكابلات الجامدة	خيط 1,5
		خيط 2,5
		كابل 2*2,5
		كابل2*2,5
		كابل 3*1,5
		كابل 3*2,5
		كابل 4*2,5
	الكابلات المرنة	خيط 1,5
		خيط 2,5
		كابل 2*0,75
		كابل 2*1,5
		كابل 2*2,5
		كابل 3*1,5
		كابل 3*2,5
		كابل 8*2,5
	الكابلات المرنة والجامدة	كابل 1*4
		كابل 1*6
		كابل 1*16
		كابل 1*25 نحاس/بوليفينيل/أخضر-أصفر
		كابل 1*25 نحاس/بلاستيك /بوليفينيل
		نحاس 1*16
		نحاس 1*25
		نحاس 1*28
		نحاس 1*35
		نحاس 1*50
		نحاس 1*70

الأقسام	الكابلات المركبة و المزدوجة	كابل 2*4 نحاس/بوليفنيل/بوليفينيل
		كابل 2*6 نحاس/بوليفينيل/بوليفينيل
		كابل 2*10 نحاس/بلاستيك/بوليفينيل
		كابل 3*70+35 نحاس/بوليفينيل
		كابل 3*95+50 نحاس/بوليفينيل
		كابل 4*4 نحاس/بوليفينيل/مرن
		كابل 4*4 نحاس/بوليفينيل/بوليفينيل
		كابل 4*6 نحاس/بوليفينيل/بوليفينيل
		كابل 4*10 نحاس/بوليفينيل/بوليفينيل
الكبيرة		كابل 4*16 نحاس/بوليفينيل/بوليفينيل
		كابل 4*16 نحاس/ بلاستيك /بوليفينيل
		كابل 4*25 نحاس/بوليفينيل/بوليفينيل
		كابل 4*35 نحاس/ بلاستيك/بوليفينيل
		كابل 4*50 نحاس/ بلاستيك/بوليفينيل
		كابل 4*70 نحاس/بلاستي /بوليفينيل
		كابل 4*95 نحاس/ بلاستيك/بوليفينيل
		كابل 4*120 نحاس/ بلاستيك/بوليفينيل

2.2.1منتوجات الألمنيوم

الأقسام	الأنواع	الأنماط
	كابلات الألمنيوم	كابل 2*16
		كابل 4*16
	الكابلات الملتوية	كابل 3*35+1*54+1*16
		كابل 3*70+1*54+2*16

المطلب الثاني: خطوات وطريقة الإنتاج

1.2 مراحل الإنتاج لمنتجات النحاس

في القسم 02 يتم الإنتاج في ثلاث خلايا بحيث تمر جميع المنتجات في أول تصنيعها على هذه الخلايا الصناعية.

أ- خلية الإنتاج:

1. إستخراج المادة الأولية من المخزن والتي تكون على عدة أشكال
2. وضع المادة الأولية النحاس في آلة الضغط التي تكوِن المادة الأولية وتجعلها عى شكل مكعبات.
3. وضع مكعبات النحاس في الفرن(فرن النحاس) الذي تستخرج منه الأسلاك الكهربائية من نوع 17 Ø.
4. تلف أسلاك 17 Ø في .....
5. تُأخذ .....إلى البكرة الدائرية التي تقوم بتحويله إلى أسلاك من نوع 08 Ø.

ب- خلية الرسم:

1. وضع الأسلاك 08 Ø في آلة D13 التي تحوله إلى أسلاك 03Ø.
2. تلف الأسلاك في حاملات الأسطوانية
3. تُأخذحاملات الأسطوانية إلى آلتين لهم نفس الدور17 Z(أ)، و 17 Z(ب)، هنا نتحصل على منتج نصف مصنع ويتم نقله إلى القسم 01.

ملاحظة:

آلة Z17(أ) تضبط على قياس 1,34 مم.

آلة Z17(ب) تُضبط على قياس 1,74مم.

ج-خلية الأسلاك الكهربائية:

1. تصنع المادة الأولية على شكل أنابيب نحاسية أين تمر في الآلة الخاصة بها على حدى.
2. تمر المادة الأولية في آلة JLK 61(أ) على حدى.
3. تمر المادة الأولية في آلة JLK 37(أ) على حدى.
4. تمر المادة الأولية في آلة JLK 19(أ) على حدى.
5. في الأخير نتحصل من كل مستخرج آلة على منتج نصف مصنع الذي ينقل إلى القسم 01 بالمخزن.

في القسم 01 الذي يحتوي على المنتج النصف المصنع ومن خلاله يتم تصنيع مختلف أنواع الكابلات النحاسية على عدة أصناف.

د-الكابلات النحاسية المرنة:

يتم إستخراج منتج نصف مصنع من المخزن في القسم 01 بالنسبة للنحاس .

1. يوضع في آلة الرسم XT 24.
2. نتحصل على أسلاك GT 500.
3. يعاد تمريرها في ألة العزل 70+35 رقم 03 و04، التي تقوم بتركيب المادة العازلة على الأسلاك .
4. تمرير الأسلاك في آلة التغليف 80+90
5. تمر هذه الأسلاك بآلة التيجان التي تقوم بقطع الأسلاك عند بلوغها طول 100م.
6. أخيرا نتحصل على منتج تام وينقل إلى المخزن .

هـ -الكابلات النحاسية الجامدة (الأقسام الصغيرة):

بعد إستخراج المنتج نصف المصنع من المخزن نقوم

1. وضع المنتج النص المصنع في آلة الأسلاك GT 630.
2. نمرر الأسلاك مباشرة على آلة العزل 70+35 رقم 01 على 04 التي تقوم بإضافة المادة العازلة على الأسلاك.
3. تضاف على الأسلاك العازلة المعجون العازل الأبيض الذي يقوم بعزل بين سلكين إثنين أو أكثر ويكون ذلك عن طريق آلة العازل الأبيض 80+90.
4. يأتي دور آلة التغليف 80+90 التي تقوم بتغليف هذه الأسلاك.
5. تمر هذه الأسلاك بآلة التيجان التي تقوم بقطع الأسلاك عند بلوغها طول 100م.
6. نأتي بالأسلاك التي مرت
7. يتم الحصول على منتج تام أين ينقل إلى المخزن .

و-الكابلات النحاسية الجامدة (الأقسام الكبيرة):

بعد إستخراج المنتج نصف المصنع من المخزن نقوم ب:

1. وضع المنتج نصف المصنع في آلة العزل 90+45 أو 120+45، التي تقوم بتركيب المادة العازلة على الأسلاك.
2. تمرر الأسلاك في آلة اللف والظفر 2600.
3. إضافة معجون العازل الأبيض الذي يقوم بالفصل بين سلكين أو أكثر عن طريق آلة العازل الأبيض 100+120 أو 150+150 .
4. تمرر مباشرة هذه الأسلاك إلى آلة التغليف 100+120 أو 150+150 حيث تقوم بتغليف الأسلاك .
5. تستعمل على هذه الأسلاك معدات التحكم ومراقبة الجودة بحيث يتم التأكد من إحترام قوانين التصنيع لها.
6. تنقل هذه الأسلاك لوحدة التشغيل والمحاولة أين يتم تجربة تشغيلها لأجل ضمان مصداقيتها.
7. يتم الحصول على المنتج التام أين يتم نقله إلى المخزن.

2.2 مراحل الإنتاج لمنتجات الألمنيوم

في القسم 02 يتم إنتاج المنتج نصف مصنع كمايلي:

1. إستخراج المادة الأولية الألمنيوم من المخزن
2. وضع المادة الأولية في آلتي D 13 (أ)، و D 13 (ب).
3. يتم مرور المادة الأولية مباشرة إلى قسم الإستقبال .
4. تحول مباشرة المادة الأولية إلى الآلة الأنبوبية التي تجعل من المادة الأولية على شكل أنابيب ألمنيوم Ø 16.
5. يصبح لدينا منتج نصف مصنع أين يتم نقله إلى القسم 01 بمخزن المنتجات نصف المصنعة.

في القسم 01 الذي يحتوي على المنتجات نصف المصنعة يتم إستخراجها لتحول إلى:

1. وضع المنتج نصف مصنع الذي هو على شكل أنابيب الألمنيوم Ø 16 في آلة العزل90+45 أو 120+45، التي تقوم بإضافة المادة العازلة .
2. تمرر الأسلاك في آلة اللف والظفر 2600.
3. تستعمل على هذه الأسلاك معدات التحكم ومراقبة الجودة بحيث يتم التأكد من إحترام قوانين التصنيع لها.
4. تنقل هذه الأسلاك لوحدة التشغيل والمحاولة أين يتم تجربة تشغيلها لأجل ضمان مصداقيتها.
5. يتم الحصول على المنتج التام أين يتم نقله إلى المخزن.

مراحل الإنتاج لمنتجات النحاس

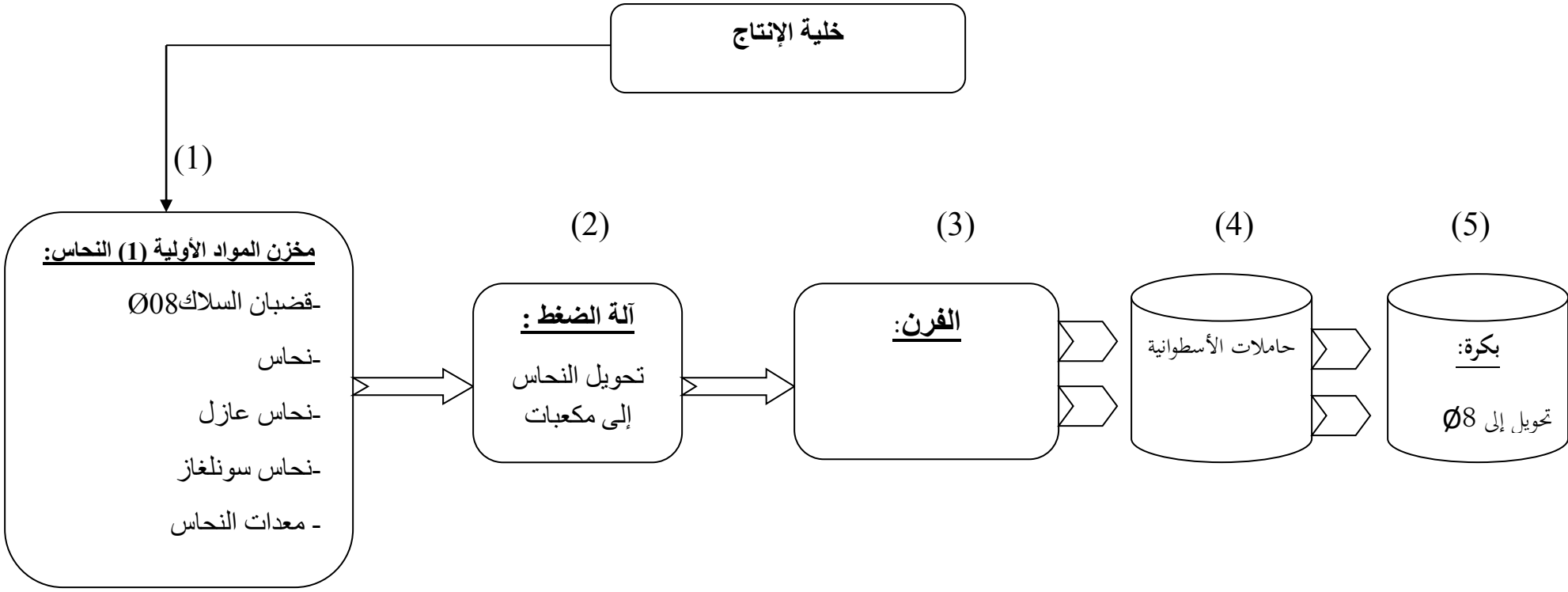

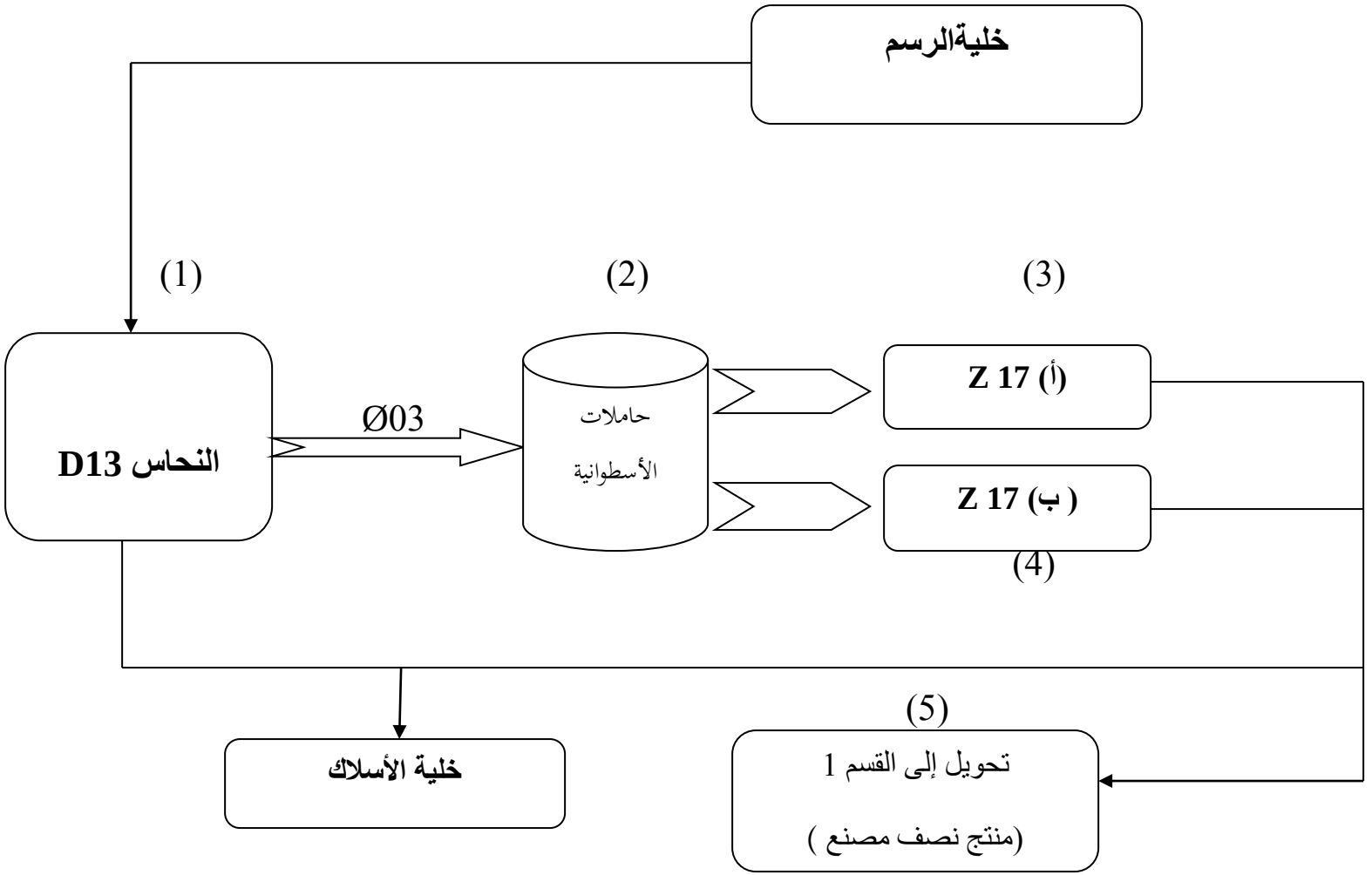
خليةالرسم
(1)
(2)
(3)
النحاس D13
Ø03
حاملات
الأسطوانية
Z 17 (أ)
Z 17 (ب)
(4)
خلية الأسلاك
(5)
تحويل إلى القسم 1
(منتج نصف مصنع)

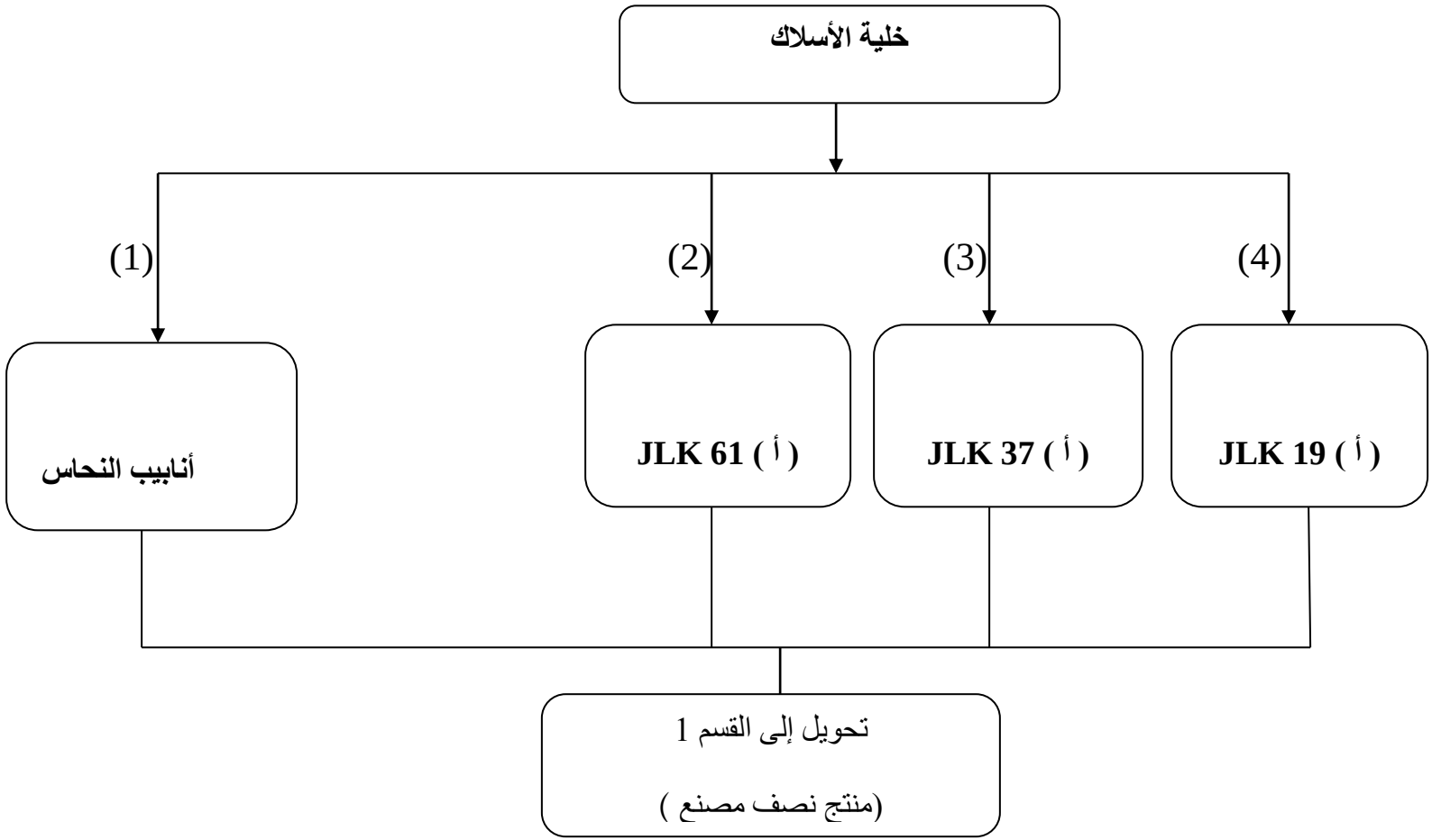
خلية الأسلاك
(1)
(2)
(3)
(4)
أنابيب النحاس
JLK 61 (أ)
JLK 37 (أ)
JLK 19 (أ)
تحويل إلى القسم 1
(منتج نصف مصنع)

_ القسم 01 _

إنتاج منتج الكابلات المرنة

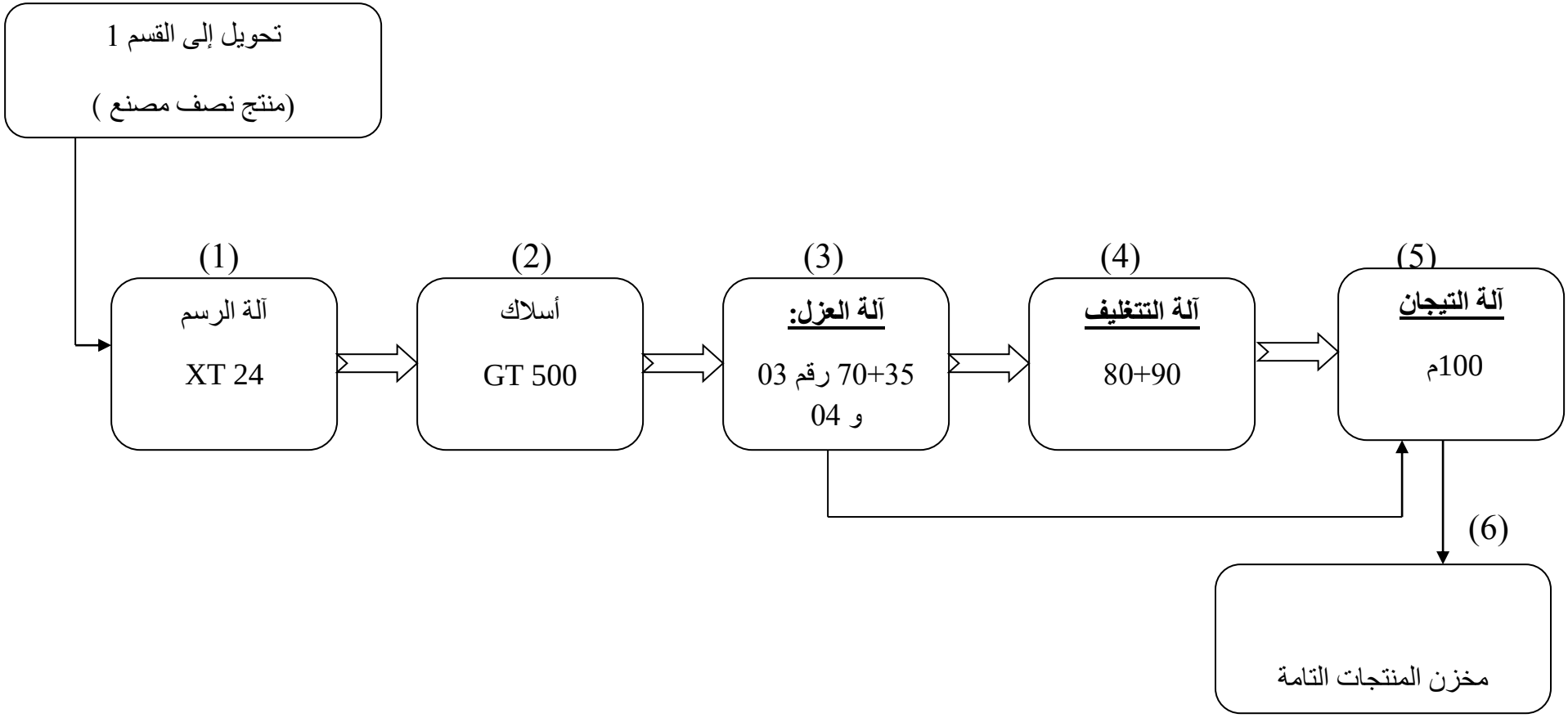

_ القسم 01

إنتاج منتج الكابلات الجامدة (الأقسام الصغيرة)

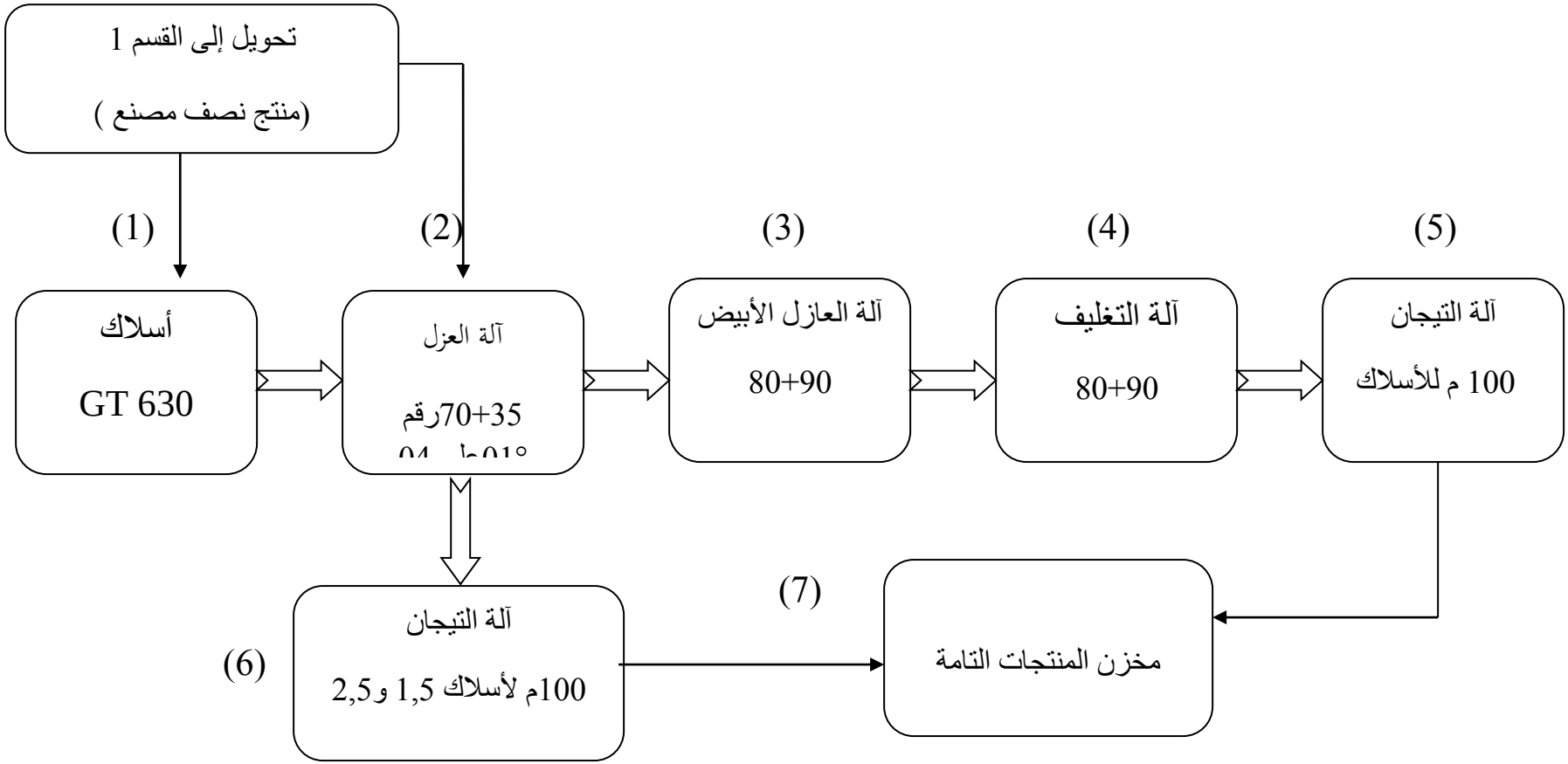

_ القسم 01 _

إنتاج منتج الكابلات الجامدة (الأقسام الكبيرة)

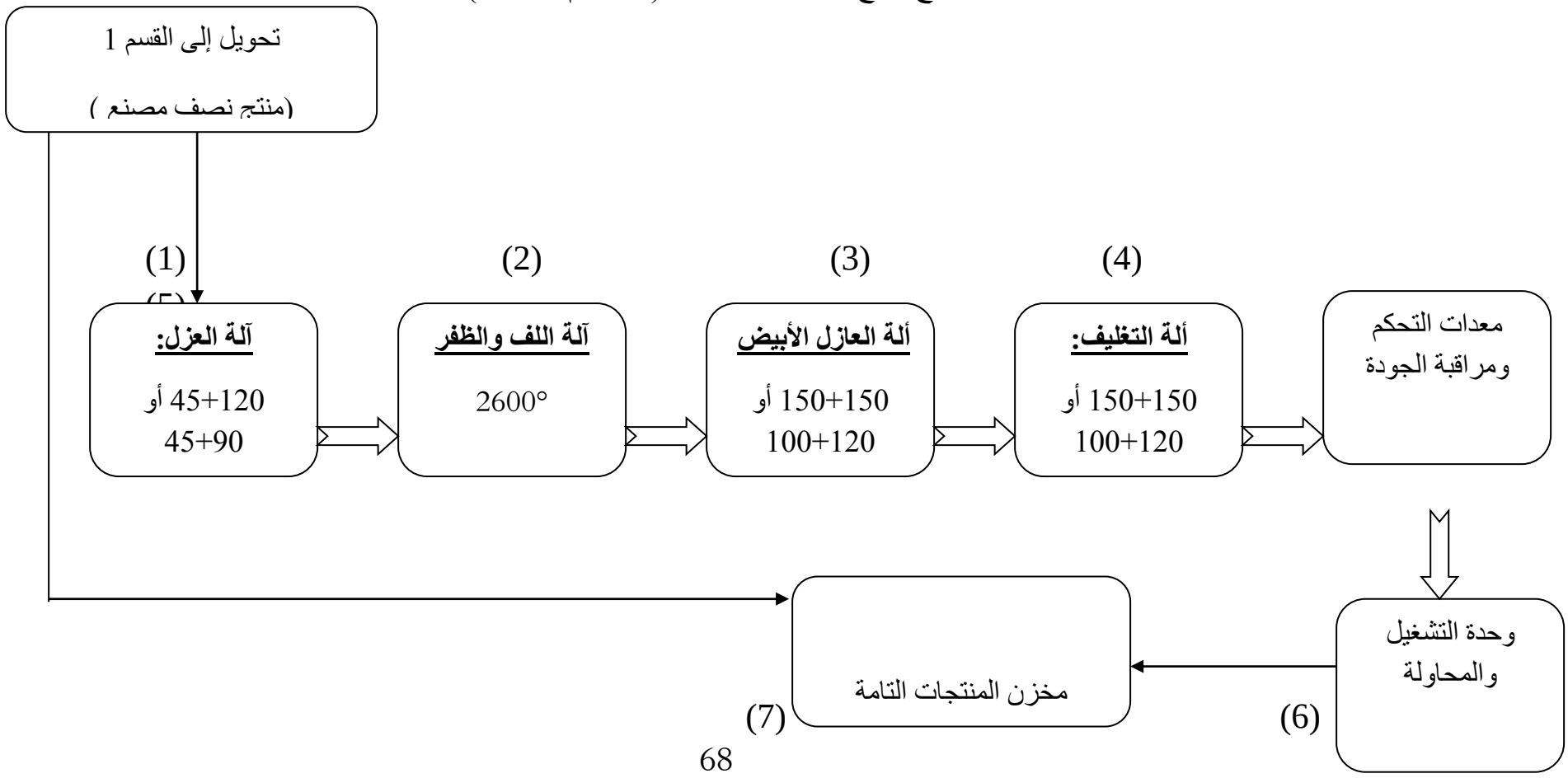

_ القسم 02 _

مراحل الإنتاج لمنتجات الألمنيوم

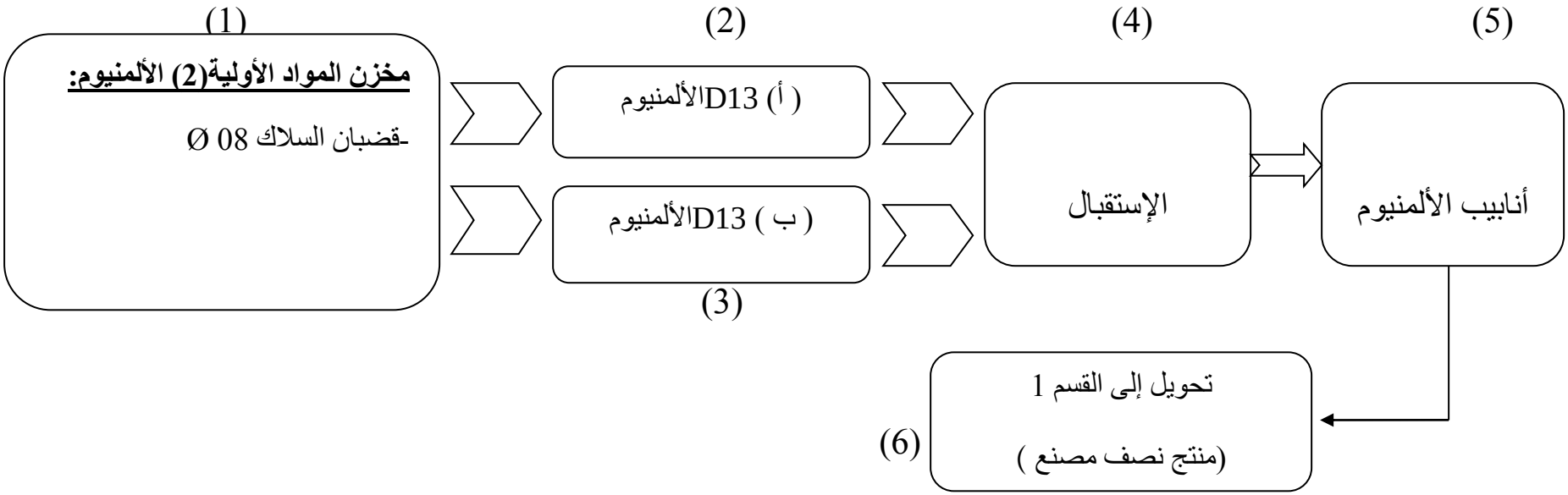

_ القسم 01 _

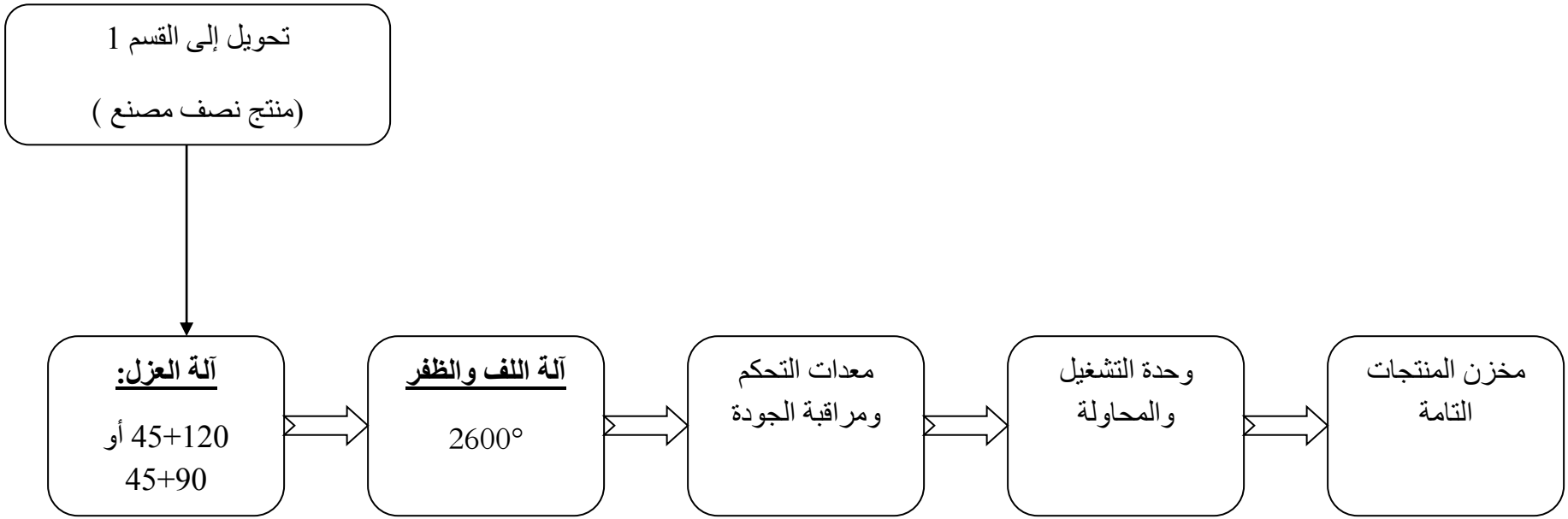
تحويل إلى القسم 1
(منتج نصف مصنع)
آلة العزل:
45+120 أو
45+90
آلة اللف والظفر
2600°
معدات التحكم
ومراقبة الجودة
وحدة التشغيل
والمحاولة
مخزن المنتجات
التامة

المطلب الثالث : عرض الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج.

سنعرض فيما يلي الميزانية المالية لسنوات 2012 - 2013 و هذا بغرض الحصول على الميزانية المختصرة لكلا السنتين.

أولا : الميزانية المالية (2012-2013)

الأصول	2013			2012
	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي
الأصول غير الجارية				
فارق بين الإقتناء – المتوج الإجابي او السلبي				
تثبيتات معنوية	1933261.53	450406.90	1482854.63	16237920.94
تثبيتات عينية	1356654667.47	149179550.78	1216475116.69	894827477.24
أراضي				
مباني				
تثبيتات عينية أخرى	1365654667.47	149179550.78	1216475116.69	894827477.24
تثبيتات ممنوح إمتيازها				
تثبيتات يجرى إنجازها	821412922.14		821412922.14	178347802.42
تثبيتات مالية				
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها				
سندات أخرى مثبتة				
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية				
ضرائب مؤجلة على الأصل				
مجموع الأصول غير الجارية	2189000851.14	149629957.68	2039370893.46	1074799072.60
أصول جارية				
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	986627307.12		986627307.12	600775024.99
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة				
الزبائن	161762087.78		161762087.78	91333746.22

المدينون الاخرون	125602141.92		125602141.92	149971962.99
الضرائب و ما شابهها	133615604.85		133615604.85	54286932.57
حسابات دائنة اخرى واستخدامات مماثلة				
الموجودات وما شابهها				
الاموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى				
الخزينة	472692.55		472692.55	9346.27
مجموع الأصول الجارية	1408079834.22		1408079834.22	896377013.04
المجموع العام للأصول	3447450727.68	149629957.68	3597080685.36	1971176085.64

الخصوم :

الجدول(2): الميزانية المالية (خصوم)

البيانات	2013	2012
رؤوس أموال		
رأس المال تم إصداره	102400000,00	102400000,00
رأس مال غير مستعان به		
علاوات و إحتياطات – إحتياطات مدمجة[1]		
فارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة[1]		
نتيجة صافية – نتيجة صافية حصة المجمع	(17038470,09)	(1551975,84)
رؤوس أموال خاصة – ترحيل من جديد	(25111938,58)	(23559962,74)
حصة الشركة المدمجة[1]		
حصة ذوي الأقلية[1]		
مجموع 1	60249591,33	77288061,42
خصوم غير جارية		
قروض وديون مالية	1245543480,22	760945594,47
ضرائب مؤجلة و مرصود لها		
ديون اخرى غير جارية		
مؤونات و منتجات		
مجموع 2	1245543480,22	760945594,47
الخصوم الجارية		
موردون و حسابات ملحقة	487693127,60	54104267,44
ضرائب	978384,00	937037,00

ديون اخرى	183614648,43	123188051,94
خزينة سلبية	1469371496,10	954713073,37
مجموع 3	2141657656,13	1132942429,75
مجموع عام للخصوم	3447450727,68	1971176085,64

من خلال ما قدمناه نقوم باعداد الميزانية المالية المختصرة لسنتين

الجدول رقم(3) : يمثل الميزانية المالية المختصرة 2012

الأصول	المبالغ	النسب	الخصوم	المبالغ	النسب
الأصول الثابتة	1074799072,60	54,53	**خصوم ثابتة**	77288061,42	3,92
الأصول المتداولة	896377013,04	45,47	**خصوم متداولة**	1893888024,22	96,08
للاستغلال	600775024,99	30,48	للاستغلال	760945594,47	38,60
خارج الاستغلال	295592641,78	14,99	خارج الاستغلال	178229356,38	9,04
خزينة الأصول	9346,27	0,001	خزينة الخصوم	954713073,37	48,44
مجموع الأصول	1971176085,64	100	**مجموع الخصوم**	1971176085,64	100

الجدول رقم (4) : يمثل الميزانية المالية المختصرة 2013

الأصول	المبالغ	النسب	الخصوم	المبالغ	النسب
الأصول الثابتة	2039370893,46	59,15	**خصوم ثابتة**	60249591,33	1,75
الأصول المتداولة	1408079834,22	40,85	**خصوم متداولة**	3387201136,35	98,28
للاستغلال	986627307,12	28,62	للاستغلال	1245543480,22	36,13
خارج الاستغلال	420979834,55	12,20	خارج الاستغلال	672286160,03	19,50
خزينة الأصول	472692,55	0,03	خزينة الخصوم	1469371496,10	42,62
مجموع الأصول	3447450727,68	100	**مجموع الخصوم**	3447450727,68	100

نسبة التمويل الذاتي:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

جدول رقم(5): حساب التمويل الذاتي:

البيان / السنوات	الأموال الخاصة	الأصول الثابتة	نسبة التمويل الذاتي
2012	77288061,41	1074799072,60	0,72
2013	60249591,33	2039370893,46	0,30

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

نسبة التمويل الذاتي أقل من الواحد و هذا يدل على أن المؤسسة في هاتين السنتين غطت أصولها الثابتة بأموالها الخاصة.

- **نسبة الإستقلالية المالية :**

نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون.

جدول رقم(6) : لحساب نسبة الإستقلالية المالية.

البيان / السنوات	الأموال الخاصة	مجموع الديون	نسبة الإستقلالية المالية
2012	77288061,42	1893888024,22	0,04
2013	60249591,33	3387201136,35	0,07

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

نلاحظ أن النسبة في كلا السنتين ضئيلة وبالتالي الأموال الخاصة لا تغطي مجموع الديون.

تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية:

- نسب التمويل:
- نسب التمويل الدائم:
- نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.

الجدول رقم (7) : حساب نسبة التمويل الدائم:

البيان / السنوات	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
2012	77288061,42	1074799072,60	0,71
2013	60249591,33	2039370893,46	0,03

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أقل من واحد.

نسبة قابلية السداد:

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول.

الجدول رقم(8) : حساب نسبة قابلية السداد:

البيان / السنوات	مجموع الديون	مجموع الأصول	نسبة قابلية السداد
2012	1893888024,22	1971176085,64	0,96
2013	3387201136,35	3447450727,68	0,98

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

بما أن نسبة قابلية السداد أقل من الواحد فهذا يعني أن مجموع الديون اكبر من مجموع الأصول.

نسبة السيولة:

نسبة السيولة العامة:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم(9) : حساب نسبة السيولة العامة.

البيان / السنوات	الأصول المتداولة	ديون قصيرة الأجل	نسب السيولة العامة
2012	896377013,04	1132942429,75	0,79
2013	1408079834,22	2141657656,13	0,66

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

نسبة السيولة العامة لكلتا السنتين لم تتجاوز الواحد و بالتالي هي بحاجة إلى خطر مواجهة سداد الإلتزامات المتداولة أو تحويل جزء من الأصول الثابتة لأي سيولة.

المردودية :

نسبة المردودية المالية = و النتيجة الصافية / الأموال خاصة.

الجدول رقم(10): نسبة المردودية المالية

البيان / السنوات	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	نسبة المردودية المالية
2012	1551975,84	77288061,42	0,02
2013	17038470,09	60249591,33	0,28

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

بالنسبة لسنة 2012 نسبة المردودية المالية أقل من نسبة المردودية لسنة 2013

نسبة السيولة السريعة:

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزونات(للإستغلال) / ديون قصيرة اللأجل

الجدول(11) : حساب نسبة السيولة السريعة.

البيان / السنوات	الأصول المتداولة– مخزونات الإستغلال	ديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة السريعة
2012	295601988,05	1132942429,75	0,26
2013	421452527,1	2141657656,13	0,20

المصدر:من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

بما أن نسبة السيولة السريعة للسنتين هي مابين (0,3-0,5) مما يعبر عن مدى قدرة المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

نسب النشاط:

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول.

جدول(12) : حساب معدل دوران مجموع الأصول.

السنوات	رقم الأعمال	مجموع الأصول	معدل دوران مجموع الأصول
2012	718766016,16	1971176085,64	1,89
2013	1017924140,01	3447450727,68	0,30

التعليق:

معدل دوران الأصول الثابتة=رقم الأعمال/الأصول الثابتة.

جدول(13) : حساب معدل دوران الأصول الثابتة.

السنوات	رقم الأعمال	الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
2012	718766016,16	1074799072,60	0,67
2013	1017924140,01	2039370893,46	0,50

النسب الهيكلية:

نسب هيكلة الأصول الثابتة=أصول ثابتة/مجموع الأصول

السنوات	أصول ثابتة	مجموع الأصول	نسبة هيكلة الأصول الثابتة
2012	1074799072,60	1971176085,64	0,55
2013	2039370893,46	3447450727,68	0,59

هيكلة الخصوم :

نسبة هيكلة الأموال الدائمة = أموال دائمة / مجموع الخصوم.

جدول(14) : نسبة هيكلة الأموال الدائمة.

السنوات	أموال دائمة	مجموع الخصوم	نسبة هيكلة الأموال الدائمة
2102	77288061,42	1971176085,64	0,04
2013	60249591,33	3447450727,68	0,02

التعليق:

النسبة لكلا السنتين تقريبا متساوية

دراسة مؤشرات التوازن المالي:

من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل).

رأس مال العامل الصافي الإجمالي=الموارد الدائمة - ا لأصول الثابتة.

جدول(15) : يبين رأس مال العامل الصافي الإجمالي.

السنوات	الموارد الدائمة	الأصول الثابتة	رأس مال العامل الصافي الإجمالي
2012	77288061,42	1074799072,60	997511011,18-
2013	60249591,33	2039370893,46	1979121302,13-

المصدر :من اعداد الطلبة .

من أسفل الميزانية (في الأجال القصيرة).

رأس مال العامل الصافي الإجمالي=الأصول المتداولة-الخصوم المتداولة.

جدول(16) : يبين رأس مال العامل الصافي الإجمالي.

السنوات	الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة	رأس مال العامل الصافي الإجمالي
2012	896377013,04	1893888024,22	997511011,18-
2013	1408079834,22	3387201136,35	1979121302,13-

المصدر:من اعداد الطلبة.

التعليق : في هذه الحالة الموارد الدائمة أقل من الأصول الثابتة مما يعني أنها لا تلبي احتياجات طويلة الأجل.

ثانيا :

احتياجات رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل= احتياجات دورة الإستغلال- موارد دورة الإستغلال.

جدول(17) : يبين حساب احتياجات رأس المال العامل.

السنوات	*احتياجات دورة الإستغلال*	*موارد دورة الإستغلال*	*احتياجات رأس المال العامل*
2012	*896367666,77-*	*2779174950,85*	*1882807284,08-*
2103	*258916173,1-*	*251306325,48-*	*510222498,58-*

المصدر:من اعداد الطلبة.

ثالثا:

الخزينة :

الخزينة = رأس مال العامل الصافي الإجمالي- احتياجات رأس المال العامل.

جدول(18) : يبين حساب الخزينة.

السنوات	رأس مال العامل الصافي الإجمالي	احتياجات رأس مال العامل	الخزينة
2012	997511011,18-	1882807284,08-	885296272,9
2013	1979121302,13-	510222498,58-	468898803,58-

المصدر : من اعداد الطلبة.

التعليق : خزينة سالبة أي أن رأس المال العامل في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي انها غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها و هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك أو التنازل عن بعض الاستثمارات.

الخاتمة العامة :

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوعنا فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة تبين لنا بوضوح أن تقييم أداء المؤسسة أمرا ضروريا والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية للازمة لتحقيق الأهداف المحددة ولقد اخترنا في بحثنا هذا أهم أدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي الذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات للازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسن لها البقاء والاستمرار، ولا يأتي لها ذلك إلا بالاعتماد ها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي الدوري لمراقبة أدائها المالي.

وقد تم من خلال هذا البحث الاعتماد على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة كون أداة المؤسسة ناتجة عن تركيبة من للأنشطة و المجهوذات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد اجتماعية، قانونية، اقتصادية إلا أن البعد المالي يحتل الصادرة خاصة في مثل هذه الدراسات ، لأن عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة و محاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الاخيرة مرآتها الحقيقية .

الأفاق الدراسة:

في الأخير يمكن القول أن تقييم الأداء داخل المؤسسة يشمل جوانب متعددة فهولا ينحصر فقط في الجانب المالي، وعلى هذا الأساس نأمل أن تكون لهذا البحث قد فتحنا مجالا للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك تمس الأداء الكلي للمؤسسة، وكذا توسيع مجال الدراسة ليشمل تقييم الأداء مجموعة من المؤسسات من مختلف القطاعات إلى نتائج دقيقة، بالتالي اتخاذ قرارات سليمة.

قائمة المراجع

الكتب :

1. مؤيد راضي حنفر، **تحليل القوائم المالية(مدخل نظري تطبيقي)**، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة،بدون بلد النشر،2006
2. محمد مطر، **التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات**، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1997
3. عبد الحليم كراجة والآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة2 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006
4. عبد الهادي ، الإدارة المالية ، دار ومكتبة الحامد للنشر ، عمان ،1999
5. عاطف وليد أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات** ،دار الفكر الجماعي، الإسكندرية، 2006
6. رمضان زكي ،أساسيات في الإدارة المالية، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،الطبعة الرابعة 1996
7. علي عباس، **الإدارة المالية في منظمات الأعمال**، مكتبة الرائد العلمية، عمان 2002
8. عبد الحليم كراجة ، علي ربابة ، ياسر الكران ، موسى مطر وتوفيق عبد الرحيم الإدارة المالية والتحليل المالي ،الطبعة الأولى ،عمان ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2000
9. محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية**، دار الجامعة للنشر والتوزيع،عمان، بدون سنة النشر
10. ناصر دادي عدون، **مراقبة التسيير والتحليل المالي**، الجزء2 ، دار المحمدية، الجزائر، 2000
11. اسماعيل عرباجي،**اقتصاد المؤسسة** ،ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996
12. حمزة محمود الزبيدي،**التحليل المالي**،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005
13. سمير عبد العزيز،**مدخل في التحليل واتخاذ القرارات**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997
14. خميسي فتيحة، **التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010
15. زغيب مليكة، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر
16. فهمي مصطفى الشيخ ، **التحليل المالي** ، ط 1 ، ا رم الله ، فلسطين ،2008
17. عقل مفلح محمد، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر والأعمال الجامعية الأردنية، 2008 ،بدون بلد النشر
18. الياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي ، ط 1 ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن

المذكرات :

1. زعطوط احمد، **أهمية التحليل المالي في المؤسسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس،تخصص مالية،جامعة الجزائر، 2001
2. اليمن السعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية،تخصص الإدارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة،الجزائر، سنة (2009/2008)

3. بلقاسم فاطمة الزهراء، **التحليل المالي ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، تخصص إدارة أعمال،المركز الجامعي أكلي محند اولحاج، البويرة، 2008/2007

4. بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، فسنطينة، سنة 2011

5. شوية دليلة، **دور التحليل المالي في المؤسسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص مالية، بومرداس، 2005 .
6. بوشاشي بوعلام ،**المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة النشر.

7. محمد نجيب دبابش وطارق قدوري ، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات صغيرة ومتوسطة** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى5 ماي 2013

كتب أجنبية :

1. Kamel hamdi, **le diagnostic financier**, es – Salam édition, Alger, 2001, p78